الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٢٠**

الأربعاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنز ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غونزاليث فرانكو (باراغواي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

خطاب السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطُحب السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رايموندس فيونيس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فيونيس (تكلم بالإنكليزية): إذ نحتفل بمرور ٧٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، و ٧٠ سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد حان الوقت لكي نقوم جميعا بتقييم عملنا. ما الذي تم تحقيقه؟ وأين أخفقنا؟ وما الذي لا يزال يتعين عمله لتهيئة عالم أفضل وأكثر أمنا؟

في تموز/يوليه، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإعلان سومنر ويلز لسياسة عدم الاعتراف بضم الاتحاد السوفياتي غير المشروع لدول البلطيق. وقد جسدت تلك السياسة المبدأ، القائم على القانون الدولي، بأن تغيير الحدود بالقوة غير مقبول. وقد كان لموقف المجتمع الدولي الثابت دعما لهذا المبدأ بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

وقد جسد ميثاق الأمم المتحدة، منذ الانتهاء من وضعه في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، المبادئ الأساسية للنظام الدولي. ومع ذلك، فكثيرا ما انتُهك النظام الدولي ومبادؤه وعجزت الأمم المتحدة عن منع وقوع النزاعات أو بناء السلام أو إيقاف ارتكاب الفظائع. وينبغي أن تكون إخفاقات الماضي دروسا للمستقبل. ويجب أن تكون الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، قادرة على تنفيذ الرسالة التي نص عليها الميثاق في ظل شعور متجدد بالمسؤولية.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وقد آن الآوان للمضي قدما بإصلاح مجلس الأمن. ونحن نحيي الجهود الرامية إلى إحياء المفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة. وتؤيد لاتفيا توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية كلتيهما. وينبغي ضمان ما لا يقل عن مقعد غير دائم إضافي لدول أوروبا الشرقية. ومن المهم للغاية اتخاذ إجراءات مبكرة من قبل الأمم المتحدة في الحالات المثيرة للقلق. وتؤيد لاتفيا الاقتراح الداعي إلى التقيد طوعا بعدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن في الحالات التي تنطوي على جرائم الفظائع الجماعية. كما تدعم أن يلتزم جميع أعضاء المجلس بقواعد سلوك تُعلّق حقها في استخدام حق النقض ضد أي عمل يهدف إلى إنهاء ومنع جرائم الفظائع الجماعية.

ففي العديد من المناسبات الحاسمة في الآونة الأخيرة، لم يتمكن المجلس من اتخاذ أي إجراء حاسم وفي الوقت المناسب. وكان لذلك عواقب وخيمة. فقد مُنع مجلس الأمن من القيام بدور في إنهاء العدوان الروسي على أوكرانيا، وفي السعي إلى إحقاق العدالة لضحايا رحلة الخطوط الماليزية MH-17 في محكمة دولية يمكنها إثبات الحقيقة بشأن هوية من أسقطوا الطائرة المدنية. وقد كلف النزاع في شرق أوكرانيا آلاف الأرواح وأدى إلى معاناة الملايين من الضحايا الأبرياء. ويجب على روسيا إيقاق كل أشكال الدعم للانفصاليين واستخدام نفوذها لجعلهم يلتزمون باتفاقات مينسك. فالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من قبل جميع الأطراف أمر أساسي.

ويدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وضم روسيا غير الشرعي للقرم وسيفاستوبل لن يحظى بالاعتراف. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في القرم، خاصة وأنها تؤثر على تتار القرم وذوي الأصول الأوكرانية. وستستمر لاتفيا، جنبا إلى جنب مع باقي المجتمع الدولي، في دعم عملية الإصلاح في أوكرانيا من أجل تعزيز ديمقراطيتها واقتصادها والحوكمة لديها.

لقد دخل الصراع المروع في سوريا عامه الخامس. وأدى إلى كارثة إنسانية وزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الشعب السوري ويجب أن يدفع باتجاه تسوية سياسية. ويجب تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة دوليا في سورية ومساءلتهم. وقد أسهم النزاع وهشاشة سورية والعراق في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفي انتشار التطرف العنيف على الصعيد العالمي. واتخاذ إجراءات دولية منسقة أمر ضروري للتغلب على هذا الشر، ومفتاح تحقيق السلام الدائم والاستقرار في سورية والعراق والمنطقة قاطبة.

وترحب لاتفيا بالاتفاق النووي مع إيران مؤخرا. وقد أصبح ضروريا تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذا كاملا. وعندئذ فقط يمكن لتغيير في الديناميات الإقليمية من أجل زيادة المشاركة والتعاون، فضلا عن المزيد من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، أن يصبح حقيقة واقعة.

ومن الجدير بالثناء أن الحكومة الأفغانية قد تكمنت، على الرغم من التحديات القائمة، من إبداء التزامها بالعملية الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد إلا باستمرار الالتزام القوي من الجانب الأفغاني وبالمزيد من الدعم الدولي.

إن حل الصراعات التي طال أمدها في ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وناغورني كاراباخ ينبغي أن يظل مدرجا في جدول الأعمال الدولي.

لقد أصبح تزايد الهجرة إلى أوروبا من الشرق الأوسط الذي تمزقه النزاعات والبلدان الأفريقية، واحدا من أكبر التحديات الإنسانية في عصرنا. كما تستمر تحديات الهجرة

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي الأمريكتين. فإلى جانب الاستجابات الإنسانية الفورية، تتطلب الاتجاهات الجديدة للهجرة والتشريد القسري حلولا طويلة الأجل وشاملة. فتحقيق الاستقرار في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد الأوروبي والمناطق المجاورة يجب أن يكون الهدف النهائي. وفي نفس الوقت، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية، بما في ذلك من خلال زيادة تعزيز قدرات منع نشوب الصراعات.

وترحب لاتفيا باستعراض الأمم المتحدة الجاري لحفظ السلام. والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر لا غنى عنه من أجل الوفاء بولايات حفظ السلام. وتحتاج المهام التنفيذية إلى أن تكون متزامنة بفعالية بين جميع الأطراف المعنية. فالاتحاد الأوروبي شريك هام للأمم المتحدة، كما اتضح في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وفي أماكن أخرى. وتقدم لاتفيا تبرعا لمجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعتزم، للمرة الأولى، المشاركة في بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد تعزز الالتزام الدولي بحماية السكان من الجرائم الفظيعة إلى حد كبير في السنوات العشر الماضية. وتؤيد لاتفيا بقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية بوصفها الذراع القانونية المسؤولية عن الحماية، وتأمل أن يتم التعجيل بتفعيل تعديلات كامبالا على نظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان.

وسيختتم المجتمع الدولي هذا العام اثنين من أهم العمليات الدولية في عصرنا. فقد اعتمدنا للتو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة (القرار ١/٧٠) للسنوات الخمس عشرة المقبلة. ويجب أن تدفع بنا أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق تغييرات حقيقية لإنهاء الفقر وتحقيق الرخاء والمساواة بين الجميع. ويمكننا القيام بذلك بسياسات مدروسة جيدا ومركزة وعملية في منحاها. غير أن الأهم هو أن إشراك جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات وإخضاعهم للمساءلة سيكونان عاملا حاسما في نجاح أهداف التنمية المستدامة.

وستتعزز هذه الأهداف إلى حد كبير باعتماد الاتفاق العالمي الجديد للتصدي لتغير المناخ في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس.

ولا يمكن قبول عدم القيام بإجراءات تخفيف طموحة. فمن شأن أي تأجيل إضافي أن يجعل التكيف مكلفا للغاية بل غير ممكن. وتؤيد لاتفيا الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. ومن المهم أيضا إرسال إشارة قوية للمستثمرين وقطاع الأعمال التجارية عن خطط الانتقال إلى عالم قليل الانبعاث الكربوني وقادر على التكيف مع المناخ.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان للجميع. وأثبتت هذه المثل العليا والقيم أنها خالدة وعالمية. وستظل الأمم المتحدة منتدى هاما للبحث عن حلول لتحديات المستقبل من خلال المناقشات العالمية ورفع مستوى الوعي وتوفير الخبرات وبناء الثقة. وفي مقدمة هذه المسائل سرعة تطور التكنولوجيا. فالتطور التكنولوجي مصدر للتقدم والنمو. وفي الوقت نفسه، كشف التقدم السريع للتكنولوجيا مواطن ضعف كبيرة ومجموعة متنوعة من المسائل ذات الطابع العابر للحدود الوطنية والشامل لعدة قطاعات.

فالأمم تواجه تحديات متزايدة في التصدي للتهديدات الحاسوبية. وينبغي للجهود الرامية إلى منع إساءة استعمال التكنولوجيات الجديدة، سواء كانت من قبل الجهات الفاعلة من الدول أو من غير الدول، أن تكون تعاونية ودولية وشاملة لعدة قطاعات وبإشراك جميع أصحاب المصلحة. وهذه العملية لن تكون سهلة. نحن بحاجة إلى الحفاظ على التوازن الصحيح بين تشجيع حرية التعبير والإبداع المفتوح على شبكة الإنترنت

وضمان أخذ الشواغل الأمنية الوطنية المشروعة في الاعتبار. وهذا العام، ستستعرض الجمعية العامة نتائج تنفيذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات خلال السنوات العشر الماضية. ومن المهم أن تكون عملية الاستعراض هذه – والتي ستضطلع لاتفيا فيها بدور قيادي ناجح وتسهم في تحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي العام القادم، سيتعين علينا اختيار الأمين العام المقبل. ومن المهم أن تكون عملية الاختيار شفافة وشاملة. وعلاوة على ذلك، فقد حان الوقت لمجموعة دول أوروبا الشرقية أن تقدم أفضل مرشح ممكن لمنصب الأمين العام المقبل. فهي المجموعة الإقليمية الوحيدة التي لم تمثل في هذا المنصب.،وتريد شعوب بلداننا العيش في عالم آمن ومستقر ومزدهر، خال من النزاعات والجوع وعدم المساواة. وحتى ننجح في مهمة تنفيذ خطة التنمية الجديدة، سيتعين علينا جميعا الالتزام بالعمل على جعل العالم مكانا أفضل. ومسؤوليتنا هي كفالة أن يؤسس الطريق أمامنا على الأهداف التي وضعت في الميثاق قبل ٧٠ عاما والتي لا تزال صالحة اليوم وفي المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رايموندس فيودايس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نيكوليتش (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): انقضت سبعون سنة منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويعيش الناس بطريقة مختلفة الآن؛ وقد حدثت تغيرات كثيرة، وأجريت العديد من الإصلاحات. وقد آن الأوان لإصلاح الأمم المتحدة كذلك. وأدعو الرئيس إلى تسريع هذه العملية خلال فترة ولايته.

وربما لم تصادف أي دورة أخرى في تاريخ الجمعية العامة وقتا مناسبا كالوقت الحالي. وقد شهد العام الماضي العديد من التطورات الجديدة. فبدأت مفاوضات، لم يكن بالإمكان تصورها من قبل، لوضع حد للحظر المفروض على كوبا. وتم التوصل إلى اتفاق لرفع الجزاءات المفروضة على إيران. ونحن نقدر أولئك الذين شاركوا في اتخاذ هذه القرارات التاريخية ونشجعهم على العمل على إيصالها إلى غاياتها. وهذا يتماشى إلى حد كبير مع السياسة التي ظل بلدي يتبعها لعدد من العقود.

إن عالم اليوم لا يشبه عالم الأمس، وما من أحد منا يمكن أن يظل غير مبال بهذه الحقيقة. فقد كان عالمنا ثنائياً انقسم إلى كتلتين. ولم نزدهر لأن القطبين كانا يعارضان بعنف أحدهما الآخر وكان بحوزتهما أخطر الأسلحة التي امتلكها العالم في ذلك الوقت. غير أن حالنا أيضا ليس على ما يرام في عالم تسيطر عليه قوة واحدة تمارس الدبلوماسية بإصدار التهديدات، متجاهلة شواغل الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة. إن الشعوب والدول تهتم بمصالحها الخاصة ولذا فهي تتعرض وتنفتح للمتعصبين الدينيين المتطرفين مما أدى إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والحركات المتطرفة الأخرى. وتهدد الجماعات الإرهابية الآن ملايين الناس، وقد

أدت إلى عكس صورة شائهة للإسلام الدين الذي تعلن أنها تعمل وفق هدايته.

لقد كان لعنصري القانون والأخلاق الهامين أهمية في العلاقات الدولية والسياسة. وقد كان رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون، مؤيدا قويا عندما عبر عن ذلك الشاعر الصربي العظيم نجغوس في رائعته إكليل الجبل على النحو التالي:

وعلى طول دربه من يجعل القوة سبيلا له.

يفضح نتن القسوة اللاإنسانية.....

[و]

كما يبسط الذئب سطوته على الغنم،

كذلك يصنع السادة الطغاة مع اتباعهم الضعاف؛

لكن وطأ الأقدام على عنق الطاغية،

سيعيده إلى وعي الصواب –

وهذه؛ من بين كل واجبات البشر؛ هي الأقدس!

ومع ذلك، فاليوم، يتوارى عاملا القانون والأخلاق على نحو أساسي في السياسة الدولية. فليس من النادر اتخاذ إجراءات غير قانونية وغير أخلاقية للغاية، بتبريرات أخلاقية وقانونية. يحدث هذا غالباً عندما تقف قاعدة قانونية واضحة لا تحتمل أي استثناء – مثل الحاجة إلى أن يتخذ مجلس الأمن قرارا، على سبيل المثال – في طريق تحقيق قوة رئيسية لأهدافها الجيوسياسية. وبالتالي، فإن القانون الدولي، والمبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها قاعدة قانونية ما وتنفيذها، في أزمة عميقة اليوم. وهناك أدلة وافرة على ذلك، بما في ذلك أحدث أزمة واسعة النطاق. البعض يسميها أزمة المهاجرين؛ ويشير إليها آخرون بموجة أخرى من البشر المهاجرين لأسباب مختلفة.

ومع ذلك، فإن ما يقلقنا هو أن الذين يعتقدون أنه ينبغي تكثيف الجهود أملا في استعادة السلم بسرعة وسهولة وتعزيز التقدم الاقتصادي لكل البلدان النامية، بصفة خاصة – قليلون ومتباعدون. وينبغي أن ننظر إلى بعضنا البعض وجها لوجه ونقيم العام الماضي بعقل مفتوح. وينبغي علينا الإعلان عن ما تم تحقيقه في بلداننا. ويجب أن يسأل البعض أنفسهم هل ساعدت أفعالهم البشرية أم أنها تهدد مستقبل أطفالنا. هل ما زال بإمكاننا أن نبدأ بياناتنا قائلين: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“؟ هل نحن أقرب إلى السلام والازدهار، أم أننا نتسارع معصوبي العيون تجاه مثال آخر لعام ١٩٣٩ الذي شهد بداية المأساة العالمية الكبرى التي استمرت لست سنوات والتي لن نستطيع أبدا أن نمحو آثارها؟

تعتقد بعض الدول القوية وذات النفوذ، على ما يبدو، أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تفعل ما يكفي لترويع الأطفال وآبائهم. وتواصل استخدام الأسلحة المتطورة جدا لإخراج الناس من ديارهم وبلدانهم وتحفزهم على هجرة عارمة بذريعة الخشية على حياتهم، وتدفعهم إلى الشروع في رحلة طويلة تتصل إلى آلاف الكيلومترات في عالم خال من الغذاء أو المياه أو الكهرباء.

إن المسؤولية عن هذه التطورات لا تكمن في النضال من أجل مكافحة الفقر وتهيئة الظروف المواتية لأولئك الناس في بلدانهم والمفضية إلى حياة كريمة، أو في صربيا التي افتتحت مطاعم خيرية من أجل تقديم وجبة يومية مجانية للعديد من الناس وهي وجبتهم الوحيدة. وتقع المسؤولية على عاتق ممن لديهم الكثير، سواء أكان ذلك هبة من الله أو اكتسبوه باستغلال الآخرين. وتقع المسؤولية على عاتق الذين ينفقون على الأسلحة أكثر مما تنفق البلدان الفقيرة مجتمعة في العالم على المواد الغذائية. وتقع المسؤولية على عاتق الجميع منا، لأننا لا يمكننا أن نفكر في التنمية المستدامة من دون قبول مسؤوليتنا المشتركة للتصدي للتحديات الرئيسية في العالم، أو على الأقل التخفيف من وطأة الفقر أو القضاء عليه.

إني في كثير من الأحيان أتساءل كيف يمكن للوالدين أن ينظرا في عيون أطفالهما وهما يقولان لهم أن الذهاب إلى المدرسة والتحصيل العلمي مهمان من أجل المستقبل والحياة الطبيعية، وأن يحاولا إقناعهم بأنهم سيجدون الطعام على المائدة ما أن يعودوا من المدرسة. أننا لا نحقق التحصيل العلمي عندما نعيش في خوف، ولا يوجد لدينا ما نأكله من طعام، أو عندما تتهددنا الأمراض، وعندما يكون الآباء عاطلين عن العمل، أو عندما نواجه تهديدا بنشوب حرب مروعة. إن الموجودين هنا يمثلون الغني والقوي، ويجدر بهم أن يفكروا في ذلك عندما يخلد أطفالهم إلى النوم في غرفة دافئة في الليل، ولدى اتخاذهم القرارات هامة خلال النهار. فهل المكاسب والأرباح والتفوق السياسي أو العسكري لها قيمة كبيرة جدا بحيث تجعلنا لا نعد نشعر بمعاناة الآخرين، بل بدلا من ذلك نسمح للغرائز الخسيسة بأن تستحوذ على تفكيرنا؟ لا يمكن أن يكون السلام والرخاء امتيازا قاصرا على شعوب بلدان معينة؛ فكل الرجال والنساء على وجه البسيطة لهم الحق في التمتع بالسلام والرخاء. ولذلك السبب نحن نمد يد المساعدة في سعينا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) من خلال الإجراءات المشتركة الرامية إلى إيجاد مستقبل أفضل للبشرية، يقوم على أساس المبادئ التي يمكن أن تكفل التقدم والرخاء للجميع.

من الواضح أن التنمية المستدامة مفهوم يتقبله معظم العالم. ويقتضي الاقتصاد العالمي ربط كل منطقة من مناطق العالم على أساس الثقة، والأخلاقيات، فضلا عن إيجاد نهج شامل لإدارة التنمية بتحليل وتقييم الجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التجارية. ومع ذلك، يقتضي الأمر إرساء بعض القواعد، لذلك فإن السؤال المطروح، من الذي سيضع القواعد وأين؟ هل يمكن لأفراد أو مجموعات من الأفراد التنبؤ سلفا بجميع الأحداث والتطورات المحتمل حدوثها في المستقبل، وهل من الممكن التحكم بالكامل بهذه الأحداث والتطورات؟ ببساطة، هل نحن نعمل حاليا على إنشاء مركز جديد للقوة العالمية، ونغفل السمات الفردية الخاصة بدول أو مجموعات الدول، أي منظمة لا تملك سوى حل واحد لجميع المشاكل؟ ما الذي يمكننا القيام به حيال بعض الأهداف التي لا تتناسب مع حالات معينة لدى بعض البلدان؟ ويجب أن ندرك أنه لا يمكننا التحكم بحياة الجميع حتى إذا كنا نعتقد أنه من المجازفة ترك الامور على الغارب.

إن إحداث تغييرات رئيسية في الطريقة التي نعيش بها تتطلب منا إتاحة الوقت للتكيف لكي نتأكد من عدم انهيار القيم الأساسية. إن العالم اليوم مترابط بشدة وبطرق إعجازية وإفتراضية؛ ويتم تبادل المعلومات وتتحرك الناس والسلع بسرعة لم يسبق لها مثيل. ولكن لم يحدث قط أن كان الناس أنفسهم معزولين جدا على ذلك النحو. ففي المدن الكبيرة، يموت ملايين الناس من دون أن يكون معهم أحد. كذلك أصبح الأفراد والدول والمنظمات الدولية في حالة عزلة. هناك أسباب عديدة لذلك؟ وعلى نحو متزايد، ترتكز العلاقات بين الدول على فرض إرادة الأقوى والإغنى والأكثر تقدما على الآخرين.

نأمل في أن تكون الحقبة الجديدة لدينا إيذانا بالبدء بطريقة جديدة للتفكير يكون محورها ما هو أفضل للناس والمجتمعات المحلية المباشرة والأوسع نطاقا، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه الأمر. وندرك جميعا بأنه ليس من السهل تحقيق ذلك، لأنه يمكن استخدام الاتصالات الحديثة لفرض طريقة تفكير ترمي إلى تنفيذ أفكار ليست في صالح الأغلبية. إن تلبية حاجة الإنسان العصري الملحة والكفاح اليومي من أجل تلبية المطالب المتزايدة باستمرار، إلى جانب شبح البطالة والصعوبات في مراحل لاحقة من الحياة، كلها تنال من تصميمه على مقاومة تزايد الانتهاكات الواضحة لحقوق

الإنسان الأساسية. إن العالم اليوم منقسم بشكل مأساوي بين قلة من الأفراد ذوي الثراء الفاحش والأغلبية المحرومة من الكرامة الإنسانية. ويهدد القرن الحادي والعشرين بأن يكون في بعض البلدان تجميع وتركيز للثروة الفردية الهائلة، واقتصار مصير بقية البلدان على الفقر وانعدام اليقين. ومن بين الأفراد الأثرياء يوجد جيل جديد بأكمله من المديرين المميزين الذين يتقاضون رواتب أكثر بكثير من موظفيهم على نحو ليس له مبرر وغير أخلاقي. ولكن يبدو أن عدد الراغبين في الاحتجاج على هذه الظاهرة في تزايد إلى حد يشجع على الانضمام إليهم. أحض الجميع على العمل معا للمساعدة على تحقيق التوزيع العادل لثروة العالم وموارد.

ما زلنا نتكلم من دون التزام عن تحد كبير آخر، أي تغير المناخ، كما لو كانت آثاره غير واضحة للعيان في كل مكان، وكما لو كنا لا ندرك بأنها تفاقم من الصدام الناجم عن تزايد نسبة عدم المساواة في العالم. وثمة تحذير مفاده أن أفعالنا في الماضي والحاضر لها أكبر الأثر على أضعف الناس لدينا، وعلى البلدان التي ما زالت تعاني من التخلف في مجال الصناعة وتناضل من أجل توفير حياة أفضل لمواطنيها.

معظم البلدان النامية لا تساهم إلا بجزء صغير من الاحترار العالمي. ويجب أن تُعطى الفرصة لتنمية اقتصاداتها في ظل نفس الظروف التي مكنّت بالفعل البلدان الأخرى من تحقيق الازدهار، على الرغم من أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ربما هي أعلى مما تنشده البلدان الغنية. ويجب علينا تطوير التكنولوجيات التي من شأنها تمكين البلدان النامية من التطور والنمو وفي الوقت نفسه مراعاة المسؤولية البيئية قدر الامكان، بدلا من استخدام الشواغل المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والاحترار العالمي كذرائع لركود الصناعة لدى تلك البلدان. وهناك أسباب أخلاقية، أيضا لضمان تنمية البلدان. ينبغي أن تناط بالسياسيين مهمة تقديم كامل الدعم إلى الأنشطة العلمية، من جهة، ومواءمة وتنسيق تدابير التصدي لتغير المناخ وحالات الطقس القاسية من الجهة الأخرى. ينبغي أن يكون هدفنا الأساسي والهام إعداد الردود الوطنية والاجتماعية المحتملة، بما في ذلك سيناريوهات أسوأ الافتراضات.

إن الحكومة الصربية والمؤسسات العلمية فيها، إذ تمتثل امتثالا كاملا للوثائق الدولية ذات الصلة، من بينها أولا وقبل كل شيء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ستواصل الإسهام في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وبصورة رئيسية من خلال المبادرات الأوروبية والإقليمية عن طريق رصد المناخ والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ. وترحب صربيا بالدورة الحادية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستعقد في باريس في وقت لاحق من هذا العام. ونحن عازمون على دعم هذه المسألة الهامة والمساهمة بالكامل في النظر فيها. وسنواصل العمل مع الآخرين بروح الفريق وسنشارك بهمة ونشاط، على أمل أن يتوصل العلماء إلى إجابات واضحة لا رجعة فيها في أقرب وقت ممكن، في الوقت نفسه أن يقدم السياسيون الدعم لهم وينفذوا الحلول السريعة والفعالة.

لا يمكننا أن نأمل في مستقبل أفضل إلا إذا تمكنا من التغلب على مشاكل من قبيل الجوع والحروب والأمراض. لذلك شاركت صربيا بنشاط في عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وبذلت كل الجهود الرامية إلى تدريب وتجهيز أعداد متزايدة من الضباط والجنود للمشاركة في هذه الواجبات الهامة. وفي هذا الصدد، أثنى العالم على رئاسة صربيا هذا العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك البلدان التي تشهد حاليا حالات نزاع. وأود أن أضيف أيضا أن صربيا ما برحت بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

منذ أكثر من ثلاث سنوات حتى الآن، وما برح يقوم بخطوات حاسمة لموائمة نظمه وممارساته مع معايير الاتحاد الأوروبي. وفي نفس الوقت، واصلت صربيا التعاون والصداقة مع روسيا والصين.

إنها دولة تتكون من أراضيها وشعبها، ولغاتها وتراثها الثقافي. من الجدير بالذكر أن صربيا هي البلد الوحيد في أوروبا الذي بالإضافة إلى أنها تشهد احتلالا لجزء من أراضيها، وطردا لشعبها، ويزعم بأن من يقتلون شعبها ينتزعون أعضاء القتلى يفلتون من العقاب، يتعين عليها الآن التصدي للهجمات على تراثها الثقافي المشمول بحماية اليونسكو. وهنا أود الإشارة إلى أنه في آذار/مارس ٢٠٠٤، وفي وجه المعارضة المتفرقة من القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، قام الألبان في كوسوفو وميتوهيا بتدمير العديد من الكنائس المسيحية الأرثوذكسية وغيرها من المباني وأبراج الأجراس والأديرة، والمكتبات والمحفوظات، وعادة ما يكون ذلك عن طريق اضرام الحرائق أو وضع الأجهزة المتفجرة فيها.

تلك كانت الطريقة الوحيدة الوحشية والفعالة لإدامة عملية تخريب وتدمير ما يزيد على ١٤٠ من الأماكن المقدسة الأرثوذكسية ارتكبت منذ وصول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩. خلال تلك الفترة، قام الإرهابيون الألبان بصورة منهجية بتدمير التراث الروحي والثقافي للشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا. إن وجود تلك الأماكن لقرون من الزمن يتجلى بوضوح في العديد من الأديرة والكنائس التي أرسيت أسسها قبل القرن التاسع، وفي تسجيل الأملاك الصربية المنقوش على الصخر، مما يمثل شهادة على الوجود الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

أكدت اليونسكو في الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمرها العام ارتكاب جريمة ضد التراث الثقافي في كوسوفو وميتوهيا. وفي إقليم كوسوفو وميتوهيا الصغير، سجلت اليونسكو ٣٧٢ معلما ثقافيا هاما جدا للشعب الصربي، وتم تحديدها بوضوح وفقا لمعايير اليونسكو. وقد تم تحديد ٤٩ معلما تاريخها تعود إلى العصور الوسطى بوصفها جزءا من التراث العالمي الأوروبي، ويمكن للبشرية أن تفخر بها. وبالتحديد، ما فتئت مصدر فخر وعزة لنا. وهذه الأعمال الفنية الفريدة والنفيسة والهندسة المعمارية صمدت خمسة قرون أمام الحكم العثماني وحروب البلقان والحربين العالميتين الأولى والثانية.

ومع ذلك، في عام ٢٠٠٤، تم تدنيسها وتدميرها ودفنها وقلبها رأسا على عقب، كما لو كان لك التعهد جزءا من إعدادات صُممت بدقة متناهية لكي تتزامن مع إعلان الاستقلال من جانب واحد في جمهورية كوسوفو، وهو حدث تلته أربع سنوات من التدمير الوحشي للموروث المسيحي الصربي الثقافي والحضارة الصربية. ولم يكن ذلك التراث صربي فحسب، بل أيضا يمثل الثقافة الأوروبية والذاكرة الجماعية العالمية المحفوظة في كوسوفو وميتوهيا، ويمثل إنجازا بشريا وحضاريا هاما على كوكب الأرض. لذلك من المهم أن صربيا، بوصفها عضوا في اليونسكو، ما برحت القَيّم على هذا الكنز الثقافي الذي يعود لصربيا وللعالم.

في محاولة لتزييف التاريخ، ولسوء الحظ بدعم من عدد معين من البلدان، قدمت ألبانيا، بالنيابة عن حكومة بريشتينا طلبا إلى اليونسكو بإعلان ذلك التراث الصربي تراثا ألبانيا. إن الذين قاموا بصورة استراتيجية بتدمير الأديرة بهدف تهميش أهمية كوسوفو وميتوهيا بالنسبة للصرب وعملوا على إنشاء هوية إثنية وثقافية لكوسوفو وميتوهيا على رماد تاريخ الآخرين، يكافأون بهذه الطريقة. فكيف يمكن لمضرمي الحرائق والمدمرين الذين لديهم أهداف تتجاوز بوضوح المعايير والقواعد الأخلاقية التي تأسست عليها اليونسكو، أن يحاولوا الآن تصوير أنفسهم كأوصياء وحماة لذلك التراث؟

لكن إذا ما تم قبول الطلب، فإن ذلك سيرسي سابقة خطيرة وسيفتح الباب أمام إضفاء الشرعية على العنف ضد

الهوية الوطنية والثقافية والدينية لأي من الناس وفي أي مكان. إننا بالدفاع عن حق صربيا بالحفاظ على الهوية، وإظهارنا بفخر هويتها وتراثها الثقافي، كما فعلنا طيلة ١١ قرنا من الزمن، في الحفاظ بصرامة على عدم تجريد أحد من تراثه ونسبه إلى شخص آخر، إنما ندافع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي والعدالة الإنسانية، والمبادئ التي قامت عليها اليونسكو. ومن هنا، أهيب بجميع رؤساء الدول عدم السماح بذوبان روح الشعب الصربي، والاستيلاء على وجوده وأديرته في كوسوفو وميتوهيا، إنها روحه الأساسية التي أعلنت بأنها تراث ثقافي للشعب الألباني هناك. وباختصار، تلك ليست الحقيقة وليست الحقيقة التاريخية والعلمية. لذلك، وتلك ليست عدالة.

إن الشعوب لا تبني تاريخها وحضارتها على انتزاع وخطف قرون من وجود شعوب آخرى، أو عن طريق الرشوة، مقابل قطع يهوذا الفضية التي قدمت لمن لا يعبأون بتاريخ الآخرين والذين يقفون غير مبالين إذا ما اقتلعت روح الجذور الثقافية للشعب، وفي هذه الحالة نحن أبناء الصرب، اقتلعنا من المناطق التي طردوا منها. ويجب على الأمم المتحدة المحافظة على مصداقيتها والوقوف في وجه الظلم والشر الذي ستعانيه صربيا إذا ما وافقت المنظمة على ذلك المشروع. وأنا واثق من أن المجتمعين هنا، بوصفهم أشخاصا مسؤولين ومرموقين في دولهم، سيقفون ضد الظلم والعدوان اللذين سيقعان على صربيا ويمكن أن تكون لهما تداعيات على الأمم والدول الأخرى.

إن صربيا تجري محادثات مع ممثلي الإدارة في بريشتينا. وسوف تنفذ جميع التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وجميع التزاماتها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل، ولكنها لن تعترف بتاتا باستقلال جزء من إقليمها في مقاطعة كوسوفو وميتوهيا المتمتعة بالحكم الذاتي والمرتبطة بوجودها ذاته.

إن مشكلة الهجرة الجماعية من الشرق الأوسط تمثل التحدي الأكبر في عصرنا. ولا يمكننا أن نحلل الأسباب، أو نحدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هوية المسؤولين عن أزمة المهاجرين هنا الآن. إنها مسألة بالغة الأهمية وينبغي التصدي لها في منتدى دولي يجمع قادة بارزين، وعلماء وباحثين مرموقين. ذلك هو السبيل الأمثل لتقييم الحالة بموضوعية وتقديم الجواب واقتراح الحل لهذه المشكلة المعقدة. إن الكارثة الإنسانية التي تواجه العالم ما هي إلا نتيجة الأزمة التي هزت سورية خلال السنوات الأربع الماضية، كان كل ذلك من دون استجابة ملائمة من جانب المجتمع الدولي.

من دون الحصول على التمويل المشترك، ستكون الحالة في صربيا أصعب من البلدان الأخرى في القارة القديمة. على الرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة، تبذل صربيا كل جهد ممكن لتوفير ظروف لائقة وأماكن إيواء للاجئين. ومع ذلك، إن لم يقم المجتمع الدولي، والاتحاد الأوروبي في المقام الأول، ببذل جهود ملموسة لحل مشكلة، فإن كارثة إنسانية على نطاق أوسع ستتهدد جنوب شرق أوروبا. ومن المستحيل التنبؤ بالعواقب، إلا أنها بالتأكيد لن تؤثر على أوروبا فحسب، بل على العالم بأسره أيضا. فيما يتعلق بعدد ملتمسي اللجوء في جمهورية صربيا، فقد وصل إلى صربيا ١٢٥ ١٣٧ شخصا في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٤ أيلول/سبتمبر، ولم يتقدم منهم بطلبات لجوء سوى ٥٢٤ شخصا.

أود أن أسترعي الانتباه إلى الممارسة المثيرة للقلق من جانب بعض الحكومات التي شيدت سياجا من الأسلاك الشائكة أمام ملتمسي اللجوء الذين يفرون من الحروب والفقر المدقع ووضعتهم في غيتو. هذا الموقف يتعارض مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، والتضامن الذي أعلنته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع المهاجرين. وهذا يفاقم من الحالة أيضا في البلدان التي تحترم القانون الدولي ويهدد الأفراد المبتلين بالكوارث الإنسانية. إن حكومات بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتصرف كما لو أنها لم تتخل أبدا عن الإيديولوجية التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، مدمرة بذلك الاستقرار

الهش في منطقة البلقان الذي تحقق نتيجة القدر الكبير للغاية من التفاني والعمل الشاق الذي ساهمت به صربيا.

لقد تعين على بلدي مواجهة أزمة اقتصادية شديدة منذ عام ٢٠٠٨. ولذلك، لا يمكن للاجئين أن يتوقعوا منا أكثر من ضمان سلامتهم الشخصية في صربيا. وسوف نوفر ذلك لهم بغض النظر عن حقيقة أن بعض البلدان تتدخل أيضا ضد الناس الذين يعيشون في الأراضي الصربية. ولن يتضاءل اهتمامنا بالجنس البشري وتعاطفنا مع المحتاجين، فضلا عن عزمنا على إعطاء هذه الشعوب ما قد لا نحتاج إليه بنفس القدر من الإلحاحية الذي يحتاجون إليه في الوقت الراهن. إن حدودنا مفتوحة لاستقبالهم وتيسير عبورهم. ولا نحتاج إلى قانون للقيام بذلك، تلك هي طبيعتنا وذلك هو نهجنا. إن صربيا ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، ولكنها تنفذ باستمرار مبدأ التضامن المعلن عنه، وهي قيمة أساسية ودعامة رئيسية غير مشروطة للاتحاد نفسه. إنني لا أفهم الأنانية بل وفي بعض الأحيان حتى مشاعر الكراهية نحو الذين لا يملكون ما يملكه بعض الأفراد القائمين على رعايتهم. وإذا كانت الوتيرة السريعة التي يفقد بها زعماء بعض البلدان رباطة الجأش والتماسك دليل على ذلك، فلا يمكن للحالة إلا أن تتدهور.

لذلك، نحتاج إلى خطة شاملة ينبغي تنفيذها في أقرب وقت ممكن. وبدون هذه الخطة، سوف يُترك المهاجرون تحت رحمة مهربي البشر. إن المعاملة غير الإنسانية المتزايدة للمهاجرين تفتح سوقا أمام المهربين. إن نتائج الكوارث التي قد تنشأ عن هذه الحالة، من البحر الأبيض المتوسط إلى الجزر البريطانية، ستكون مأساوية، وقد تمثلت المأساة في وفاة ما يزيد على ٨٠٠ شخص سنتذكرهم بوصفهم حلقة محزنة في تلك السلسلة المؤسفة.

على الرغم من أن صربيا لم تكن مشتركة بصورة مباشرة في الصراع الذي حدث في إقليم يوغوسلافيا السابقة في التسعينات من القرن الماضي، فقد دُبِر لها بإحكام على نحو مماثل للصراع في سوريا، وصورت صربيا بأنها مذنبة. وقُدم مؤخرا قرار إلى مجلس الأمن لوصم الصرب كمثال على الإبادة الجماعية، على الرغم من أنه لا مبرر لهذا الوصف لأي شعب في العالم. لقد فشلت المحاولة، حيث كان يدرك أعضاء مجلس الأمن الرغبات والنوايا الحقيقية للذين أخذوا زمام تلك المبادرة، فضلا عن الآثار الكارثية المحتملة. أي نوع من مجرمي الإبادة الجماعية نحن؟ إنها الصورة التي ينقلها شريط المهاجرين في صربيا، أي أننا نتحلى الشجاعة وغير قلقين إزاء رد فعل الناس والسلطات بخلاف أي مكان آخر في المنطقة، أو هل هي صورة شعب مضياف طيب القلب؟

هل تغير المواطنون الصرب؟ كلاّ. لقد كان شعب صربيا من جميع الأعراق، الآن وفي الماضي، إنسانيا ومضيافا، فضلا عن تحليه بحسن الجوار.

وبالإضافة إلى اللاجئين من سوريا وأفغانستان وباكستان والعراق، تستضيف صربيا مئات آلاف اللاجئين والمشردين من أراضي يوغوسلافيا السابقة. وأغلبهم من الصرب، ولكنهم يشملون أيضا البوسنيين والكروات والغجر وغيرهم. وقد ذهب بعض من هؤلاء الأشخاص إلى بلدان ثالثة، في حين يواصل البعض الآخر العيش في صربيا. إننا لا نزال نواجه عواقب هذه الهجرة، لأنها غيرت التركيبة الديموغرافية والاجتماعية وباقي هياكل بلدنا ومجتمعنا. ولم يكن لدى بلدي آنذاك والآن الكثير ليقدمه لهؤلاء الأشخاص المعدمين الذين غادروا منازلهم. لكنه تقاسم القليل معهم.

وتتوقع صربيا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التصرف بمسؤولية وإنسانية. ويجب علينا جميعا أن نضع في اعتبارنا بأنه سيكون لهذه الحالة عواقب عالمية. إن الحضارة على مفترق الطرق. وتعاني أوروبا من متاعب ومحن خطيرة. والآن هو الوقت المناسب لها، لتظهر ما إذا كانت لا تزال

حاملة لراية إعمال حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، أو أن تستمر في غض الطرف عن ازدواجية المعايير الواضحة، وتتيح تحقيق الحضارة فقط لبعض الدول وبعض الشعوب.

إن المساواة لا تنطبق فقط على العلاقات بين الأفراد، ولكن أيضا على العلاقات بين الدول. وسالت دماء آبائنا في العديد من ساحات القتال من أجل المساواة بين جميع الشعوب. وقاتلوا من أجل حريتنا في الكلام، ومن أجل أن يكون رأينا قويا بما يكفي لتغيير الأمور. إن الحرية والمساواة هما المبدآن الرئيسيان لميثاق الأمم المتحدة، والعديد من الوثائق الدولية والدساتير الوطنية. ويجب ألا نسمح بأن تصبح حبرا على ورق.

ومن خلال تناول هذه المواضيع، وتوجيه انتباه الأعضاء الدول الأعضاء إليها، آمل أن يحفزنا ذلك على إظهار التعاطف والتضامن الحقيقيين، لتحمل المسؤولية في المستقبل، ولكي نبني جنبا إلى جنب ودون كلل، إنسانية حقيقية في منظمة جمعت بيننا هنا اليوم. وأود أن نجتمع في هذا المكان برسائل مختلفة في العام المقبل، وإذا لم تكن مشاكلنا قد حلت، فعلى الأقل نكون قد اتخذنا خطوات في اتجاه حل المشاكل التي تثقل كاهلنا اليوم. وأود أن نكون أفضل حالا في كل عام. وأود أن تشعر دول العالم بأن أفكار الحرية والمساواة، والمجتمع الإنساني والعادل ليست كلمات جوفاء، بل أن تصمم حقا، بدلا من ذلك على تنفيذها في جميع أنحاء كوكبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها.

اصطحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غيله (تكلم بالإنكليزية): في البداية، إسمحوا لي أن أهنئ معالي السيد ماغنز ليكتوفت، فضلا عن بلده مملكة الدانمرك، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأنا واثق من أنه بفضل ما يتمتع به من حكمة وخبرة، سيقود مداولات الجمعية بنجاح. وأود أن أؤكد له تعاون وفد بلدي ودعمه.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي السيد سام كوتيسا، الذي أنهى مهمته للتو كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وقد عمل السيد كوتيسا بلا كلل من أجل تعزيز عمل الجمعية العامة، ونحن ممتنون له على عمله المتفاني.

أخيرا، أود أن أشكر أميننا العام، معالي السيد بان كي – مون، على قيادته وتفانيه والتزامه الشخصي بدفع جدول أعمال المنظمة قدما.

(تكلم بالفرنسية)

وأغتنم هذه الفرصة لأخلد ذكرى سعادة السيد روبل أولهايي، الممثل الدائم لجمهورية جيبوتي لدى الأمم المتحدة، وسفير جمهورية جيبوتي لدى الولايات المتحدة. لقد فقد بلدي وأنا نفسي أخا وطنيا عظيما. وفقدت أسرة الأمم المتحدة أيضا زميلا وصديقا. لقد كان الراحل روبل أولهايي، مثالا للدبلوماسي المحنك صاحب الخبرة. وخلفيته مثيرة للإعجاب. وحياته زاخرة بالدروس والنجاح. وأود أن أؤكد بشكل خاص نضاله المستمر، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية

والتجارية للقارة الأفريقية. لقد مثل بلدنا وأفريقيا كلها بكل فخر. ويخفف من الحزن والأسى الذي نشعر به اليوم بعد وفاته، العديد من عبارات الاحترام والتعاطف التي تلقيناها من جميع أنحاء العالم. سيفتقده الجميع. وليتقبله الله في جناته.

إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم أمام جمعية الشعوب للاحتفال، مع الرجال والنساء من جميع البلدان، والأعراق واللغات والثقافات، بالذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. وعندما تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، فإنه قد بعث برسالة أمل في الغد، خلال أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية. وكان في الواقع يرمز لطموح المجتمع الدولي لتحقيق السلام والتعاون. وقد احتفلنا هذا العام، ليس فقط بعيد الميلاد السبعين لمنظمتنا الحبيبة، الذي هو موعد تاريخي في حد ذاته، ولكن أيضا بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان الألفية.

إن هذا العام هو عام حاسم يحمل الكثير من الآمال. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة المبذولة لتحقيق عالم من الرخاء والمساواة والحرية والكرامة والسلام لجميع الناس، فإننا نعلم جميعا، للأسف، بأنه لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه. حيث لا يزال المجتمع الدولي يواجه مجموعة غير مسبوقة من التحديات الرئيسية تتمثل في: الفقر والجوع والبطالة المستمرة والصراع المسلح العنيف، وتغير المناخ. ومؤخرا، خلال العام الماضي، رأينا نظم الرعاية الصحية في البلدان الشقيقة تواجه تهديدات رهيبة جديدة، مثل فيروس الإيبولا، في حين برزت تحديات جديدة تهدد السلام والأمن باستمرار. وستتاح لنا فرصة للعودة إلى هذا، ولكن اسمحوا لي الآن أن أتناول الآثار المترتبة على هشاشة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العالمي، والتحديات الكثيرة والمتنوعة التي تواجه بلدنا، وأهمية إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف موثوق ومفيد للجميع.

إن البيئة الاقتصادية والمالية العالمية أكثر إثارة للقلق من أي وقت مضى.

وكانت لأزمة عام ٢٠٠٨ المالية والاقتصادية عواقب متعددة الأبعاد، وما برحت بلدان نامية عديدة تواجه حالات صعبة من حيث الاقتصاد الكلي. وينبغي لأية استجابة تروم تسوية تلك الحالة أن تأخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ولا سيما احتياجات أقل البلدان نمواً، وضمان أنه يمكن تنفيذ الالتزامات التي تمَّ التعهُّد بها في المؤتمرات الدولية.

وفي ذلك الصدد، ما فتئنا نراقب بقلق الصعوبات الراهنة التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في الجهود لتحديد السبُل والوسائل لتجاوز المأزق في جولة الدوحة من المفاوضات، وإعداد برنامج عمل بارز بعد بالي. وإنَّ مسائل رئيسية على المحكّ لأنَّ مسؤوليتنا إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف موثوق، يمكِّن الجميع، ولا سيما البلدان النامية، من تحديد أهدافها في مجالات التصنيع والتحويل الهيكلي لاقتصاداتها.

إنَّ تغيُّر المناخ ليس أكبر تحدٍّ تواجهه البشرية فحسب، بل هو أيضاً التحدي الأهمُّ في عصرنا على صعيد التنمية. إنه يهدد بتقويض الحياة للأجيال المقبلة. والاجتماعات العديدة بشأن هذا الموضوع وعدم إحراز تقدم يوضحان إلى أي مدى تشكل هذه المسألة مصدراً للتناقض والانقسام. وصحيحٌ أنَّ مطالباتنا مشروعة ومفهومة، لكنَّه صحيحٌ أيضاً أنَّ لدى أفريقيا ما تخسره أكثر من الآخرين. ولهذا نحن مستعدون للاضطلاع بمسؤوليتنا للحدِّ من انبعاثاتنا، ونأمل لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة أن يُحترَم بدقة متناهية.

ولكل منطقة خصوصياتها وشواغلها البيئية التي ليست بالضرورة هي نفسها التي لدى البلدان في المناطق الأخرى. فبلدي مُعرَّض بشكل خاص للعديد من المخاطر الطبيعية، وأكثرها تواتراً وتدميراً هي حالات الجفاف والفيضانات.

وجمهورية جيبوتي، على الرغم من مساهمتها الهامشية في انبعاثات غاز الدفيئة، تُسهم في الجهود العالمية لمكافحة هذه الآفة المدمِّرة. ولتلك الغاية، استضفنا مؤخراً مؤتمراً بالشراكة مع معهد المناخ والطاقة التابع لجامعة ييل المرموقة، التي أعدَّت أنموذجاً مناخياً بالغ الأهمية يوضح جميع سيناريوهات تأثير تغير المناخ على منطقتنا.

وبهذه الروح اقترحنا أن ننشئ ونستضيف في جيبوتي مرصداً بيئياً إقليمياً. وعلاوة على ذلك، نفَّذ بلدي على مدى عدة سنوات سياسة استخدام الطاقة المتجددة مع الهدف المُعلَن المتمثل في استبعاد الوقود الأحفوري بحلول عام ٢٠٢٠. لذا فإننا، إلى جانب إثيوبيا، وضعنا فعلياً موضع التنفيذ مشروع طاقة كهرمائية وبدأنا استخدام الإمكانية الهائلة لطاقة بلدي الحرارية الأرضية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية وطاقة المدِّ والجزر.

إنَّ البيئة عنصر شامل وعبْر وطني. وبناءً على ذلك ومنطقياً، نحتاج إلى سياسات شاملة، عبْر وطنية ومتعددة الاختصاصات تواكب التحدي. لذا، فقد حان الوقت لاعتماد أهداف مناخية عادلة، منصفة وعلمية. ونأمل للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستُعقَد في باريس قريباً، أن تشكل منعطفاً حاسماً.

والتطرف العنيف هو حصيلة أيديولوجيا مميتة تدعو علانية إلى تدمير الآخرين والقضاء عليهم لصالح معتقَد ديني مفترَض، بيد أن الإسلام دين يدعو أساساً إلى الانفتاح والتسامح ومحبة المرء لجاره. ومنطقتنا، شرق أفريقيا، هي أحد الأهداف الأولية للاعتداءات الإرهابية. وحركة الشباب تشكل تهديداً رئيسياً لمنطقتنا وكانت وراء الهجمات الإرهابية ومحاولات الاعتداء العديدة في معظم بلدان منطقتنا. وهذه التجربة المؤلمة مكَّنتنا من تطوير معرفة بأساليب عمل الجماعات الإرهابية وممارساتها واستراتيجياتها، جديرة بالتشارُك.

والأسباب التي تشجِّع انتشار آفة التطرف، والجماعات الإرهابية، في الحقيقة، عميقة ومتنوعة. والشقوق والتصدُّعات التي تُرى في هيكل الأمن الدولي ومناطق النزاع في الشرق الأوسط وأفريقيا، والضائقة الاقتصادية، الفقر المدقع وتصوُّر التهميش، مبرَّراً أو غير مبرر، كلها تولِّد شعوراً بالريبة ورغبة جامحة في الانتماء الذي يجعل الجماعات حسَّاسة للخطاب المتطرف، ويؤدي إلى اعتداءات عنيفة. ونحن جميعاً نعلم التكاليف الإنسانية والمشاكل الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية العديدة التي تنجم عنها.

لقد اتخذ الرئيس أوباما أمس المبادرة لتنظيم مؤتمر قمة بشأن هذا الموضوع الذي يعنينا جميعاً. ونحن نشكره على ذلك لأنَّ السياق الدولي يُظهِر لنا ضرورة وأهمية تلك المشاورات على أساس يومي. ولا يمكن لأي بلد أن يكافح هذه الآفة منفرداً، لأنَّ الإرهاب لا حدود له. ولتحييد هذا الخطر، يتعين علينا أن نعمل معاً بشكل ملموس وحاسم. والاستراتيجيات لمكافحة ومنع العنف المتطرف يجب أن تكون محسوبة تماماً مع تلافي ردِّ الفعل المفرط أيضاً. ويجب أن تستند إلى تحليلٍ للأسباب الجذرية وفهمٍ للأسباب الدافعة للتطرف.

ويجب على الحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، والقادة الدينيين والأكاديميين والمجتمع المدني توحيد القوى لتعزيز الصمود في وجه الإرهاب، وإرساء الأمن والاستقرار في بلداننا. وفي هذا الصدد، سينشئ بلدي قريباً، في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مركز تفوُّق لمكافحة التطرف العنيف. وسيسعى المركز إلى تعزيز قدرات الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، ويوفِّر حيِّزاً للحوار، ومنصة لتبادل المعلومات بين الباحثين والمتخصصين.

ومنذ عام ٢٠٠٨، والدول الأعضاء الممثَّلة في هذه القاعة تشهد الحالة المتوترة، التي لم تتمَّ تسويتها حتى الآن، السائدة في شمال بلدي عقب الاحتلال غير المبرَّر وغير المفهوم من

قِبَل القوات الإريترية لجزء من أراضينا. إنَّ أعضاءً في حكومة بلدي وأنا جئنا إلى هنا في عدة مناسبات، لإطلاع المجتمع الدولي على الحالة، وإبلاغه عن تصرف إريتريا غير المعقول، الذي يمضي في تجاهل خطورة الحالة ورفض أية محاولات قيد المناقشة. ولحل هذا النزاع سلمياً، استعان بلدي منذ البداية بالمساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. واتفقنا أخيراً على وساطة يقوم بها صاحب السمو، أمير دولة قطر، انطلاقاً من الاعتقاد بأن تصغي إريتريا للمنطق، لكن ذلك ذهب سدىً.

وحتى اليوم، بعد أكثر من خمس سنوات على توقيع اتفاق الوساطة، ما برحنا ننتظر تعليم الحدود وعودة أسرانا. وعلى الرغم من الدعوة إلى العقلانية من قِبَل المجتمع الدولي، واعتماد القرارات ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١)، فقد رفضت إريتريا الاعتراف بوجود أسرى جيبوتيين، مع أنَّ اثنين منهم نجحا في الهروب لحسن الحظ. وموقف الإنكار هذا، حتى بعد عودة هذين الأسيرين وإفادتهما، ورفض أية مناقشة، مناقض للمعايير والسلوك الدوليين. إنه يوضح الخطر الذي يمثِّله هذا البلد على المنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

لقد تمكن بلدي على الدوام من الحفاظ على السلام، ونحن نؤمن بفضائل الحوار والوساطة. غير أن سلامة بلدي الإقليمية غير قابلة للتفاوض.

وفيما يتعلق باليمن، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المأساوية التي يواجهها ذلك البلد الشقيق وخاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية التي أصبحت كارثية منذ اندلاع النزاع. وتؤكد جمهورية جيبوتي مجددا تضامنها مع الشعب اليمني وقد اتخذت جميع التدابير اللازمة لمساعدة النازحين الفارين من القتال والترحيب بهم.

إن الحالة السائدة في اليمن اليوم هي نتيجة لرفض المتمردين قبول واحترام فترة الانتقال السياسي، وفق ما تم التفاوض عليه خلال عملية الحوار الوطني. وبحملهم للسلاح، عاث المتمردون فسادا في هذا البلد وأجبروا الرئيس الشرعي على مغادرته. ونحن ندين أعمال التمرد وخاصة التهديدات التي تشكلها هذه العناصر لوحدة واستقرار وسيادة اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصاعد العنف في اليمن يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة ويفتح جبهة جديدة للتطرف، بما في ذلك زيادة نفوذ تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على طول حدودنا الشرقية، مما يمثل تهديدا واضحا لبلدي في مضيق باب المندب.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتدخل العسكري من جانب البلدان الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن، بناء على طلب الرئيس هادي منصور. ونشكر الأمين العام بان كي – مون، ومن خلاله، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، مبعوثه الخاص إلى اليمن، على تفانيهما وجهودهما الدؤوبة منذ بداية هذا النزاع. ونلتمس من الأمم المتحدة مضاعفة جهودها وأنشطة مساعيها الحميدة لتمكين استئناف عملية الانتقال السياسي السلمي لأن تسوية الأزمة في اليمن تتطلب حوارا. وأخيرا، نحث جميع الأطراف اليمنية على المشاركة بحسن نية في الحوار الذي سيجرى تحت رعاية الأمم المتحدة.

على الرغم من الصعوبات والعقبات اليومية التي ندركها جميعا، استطاع الصومال أن يحرز تقدما كبيرا، لا سيما في التدريب على المستوى الاتحادي وإنشاء إدارات إقليمية ولجنة انتخابية وطنية مستقلة. ومع ذلك، فإن الحكومة الصومالية ما زالت تواجه تحديات كبيرة. ومن الواضح أن إعادة بناء الصومال تتوقف على ضمان استقرار البيئة الأمنية. وبالطبع، فقد تم إحراز تقدم كبير على أرض الواقع على مدى العامين

الماضيين، غير أن تهديد المتطرفين لا يزال ماثلاً بالنظر إلى تزايد الهجمات في الأشهر الأخيرة. والهجوم على فندق الجزيرة في ٢٦ تموز/يوليه دليل على ذلك.

وقد أظهرت هذه الهجمات أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بحاجة إلى دعم قوات الأمن الصومالية. ولذلك، أعرب مجددا عن اعتقادنا بأنه من الضروري إنشاء جيش صومالي مجهز ومدرب بشكل صحيح وتحت قيادة مناسبة ويحظى – فوق ذاك – بالدعم المالي اللازم. وفي الواقع، فإن مشروع إدماج العناصر المسلحة في قوة نظامية قادرة على التصدي للتهديدات المحدقة بوحدة الصومال وسلامته الإقليمية ينبغي أن يكون، في رأيي، أولوية للحكومة الصومالية والمجتمع الدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأثني على الجهود الدؤوبة والتضحيات الكبيرة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الصومالية على الرغم من خطورة الحالة الأمنية.

إننا نشعر بحجم المعاناة الفلسطينية في ذواتنا. وندرك جميعا أنه، بعد أكثر من نصف قرن من المأساة والمقاومة، ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الإسرائيلي ومن العيش في ظروف لا إنسانية أمام أعيننا. وفي كل مرة يظهر فيها بصيص من الأمل في استئناف مفاوضات السلام، تقضي عليه الدولة الإسرائيلية باستئناف بناء مستوطنات جديدة. ويحتم علينا الواجب الأخلاقي والمسؤولية السياسية، كحكومات وأعضاء في الجمعية العامة، أن نقول ”لا“ وأن نمنح هذا الشعب الفلسطيني الشقيق الحق في التحرر من الاحتلال والحق في العيش بكرامة وفي سلام والحق في التطلع إلى الأهداف التي نتطلع إليها جميعا بلا استثناء. إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء، عاصمتها القدس الشرقية، وتتمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ضرورة حتمية للسلام والاستقرار في تلك المنطقة، وسيغير مجرى وشكل التاريخ.

ولا يمكن إنكار أننا الآن في لحظة حاسمة من تاريخ منظمتنا وأن العالم الذي نعيش فيه يختلف كثيرا عن العالم في عام ١٩٤٥. كما لا يمكن إنكار أن هذا التطور يتطلب منا أن نتكيف مع الواقع الجديد والمتغير. وفي هذا الصدد، يكتسب تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن أهمية قصوى. ونرحب، في هذا الصدد، باتخاذ الجمعية للقرار ٣٢١/٦٩ المتعلق بتنشيط أعمالها. وفي أعقاب الإنجاز التاريخي للآباء المؤسسين والمتمثل في إنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نواصل سعينا بلا كلل للوفاء بجميع الوعود المتضمنة في رؤاهم.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يتحتم في مستهل الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة أن يكون للقارة الأفريقية، التي تضم العدد الأكبر من البلدان، صوت دائم في تسيير الشؤون الدولية. ولذلك، يعيد بلدي تأكيد التزامه الكامل بنتائج مؤتمر قمة لجنة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي العشرة المنعقد في ٩ أيار/مايو في ليفينغستون، زامبيا، ولا سيما في ما يتعلق بضرورة مواصلة تعزيز الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح الأمم المتحدة والحفاظ على وحدة مجموعة الدول الأفريقية. وبعد أكثر من ١٥ سنة من اعتماده، يظل توافق آراء إيزولويني مهما، لا سيما في هذا السياق حيث نجد القضايا الأفريقية مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى .

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جيبوتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إسماعيل عمر غيله، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في جيبوتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شومالي سایاسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

اصطُحب السيد شومالي سالياسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شومالي سالياسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سياسوني (تكلم باللاوية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بأصدق التهانئ إلى معالي السيد ماغنز ليكتوفت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين.

وإنني على ثقة أنه بخبرته الدبلوماسية الواسعة النطاق، سيقود هذه الدورة بنجاح كبير. وأود أن أؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين في الاضطلاع بمهامه النبيلة. كما أود أن أشيد مخلصا بمعالي السيد سام كاهامبا كوتيسا لإنجازه الناجح لولايته كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون الإنمائي، بهدف كفالة أن يعيش جميع البشر في سلام وفي بيئة مواتية للتنمية. وبالرغم من النزاعات والتحديات التي وقعت في أجزاء مختلفة من العالم، فإن السلام والأمن والتعاون الإنمائي فيما بين جميع الدول ما زالت بضفة عامة هي الاتجاهات السائدة في هذا العصر. وقد كان هذا إنجازا هاما من إنجازات الأمم المتحدة في الوفاء بولايتها المنصوص عليها في ميثاقها.

ومع ذلك، فإن البيئة الدولية ما زالت تواجه تحديات عديدة، مثل النزاعات المسلحة والإرهاب والفقر والجوع والأمراض المعدية وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، التي بدورها تشكل تهديدات رئيسية للسلام والتنمية. ولذلك أرى أن علينا أن نعزز إرادتنا السياسية والمساعدة المتبادلة والتعاون تحت راية الأمم المتحدة، بغية التصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجهنا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأمم المتحدة تحسين أساليب عملها. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة هذا العام، تأمل في أن يبذل المجتمع الدولي بشكل جماعي جهودا جادة من أجل إجراء إصلاح شامل للمنظمة حتى تتمكن من التصدي للتحديات الناشئة على نحو أكثر فعالية.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بالاختتام الناجح لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قبل بضعة أيام، الذي أقرت فيه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بغية مواصلة التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم، بما في ذلك أي من الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق. والواقع أن خطة التنمية الجديدة هي نتاج للمفاوضات الحكومية الدولية الصريحة والشاملة. وإذا أردنا تحقيق الأهداف والغايات المحددة في السنوات الخمس عشرة المقبلة، فلا بد من الوفاء بالتزاماتنا السياسية بتعزيز الشراكة العالمية والتعاون على جميع المستويات الممكنة.

فالنزاعات محتدمة اليوم في كثير من مناطق العالم، مما يتسبب في قلق كبير للمجتمع الدولي. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان إيجاد الحلول واستعادة السلام والتنمية في تلك المناطق. وفي ذلك السياق، ظلت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد باستمرار التسوية السلمية للنزاعات. ولذلك، فإنني أشيد بجميع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، وهو ما له أهمية تاريخية. وهي شهادة على قيمة الحوار باعتباره أفضل وسيلة لمعالجة النزاع، وينبغي اتخاذه نموذجا لحل القضايا الساخنة على الصعيد العالمي.

وإضافة إلى ذلك، أعربت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دوما عن الأمل في حل القضية الفلسطينية، الذي توقف منذ

عدة عقود، من خلال الوسائل السلمية من جانب الطرفين المعنيين بغية إيجاد دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، على أساس مبادرة السلام العربية وفي إطار حدود معترف بها، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. لذلك تحث جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده الرامية إلى المساعدة على استعادة فلسطين للأوضاع الطبيعية في أقرب وقت ممكن.

في عصر الترابط، فإن التعاون والمشاركة عنصران أساسيان من أجل التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة. وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بما تم مؤخرا من إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا، وهو ما فتح فصلا جديدا في تاريخ علاقات البلدين، التي كانت في حالة من الجمود منذ سنوات عديدة. وتأمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن يشهد استئناف العلاقات المزيد من التعزيز، بما يؤدي إلى إنهاء الحظر، وبالتالي تحقيق المنافع الحقيقية لشعبي البلدين والمنطقة والعالم ككل.

ولتغير المناخ والكوارث الطبيعية القاسية، التي تحدث بصورة أكثر تواترا، أثر كبير على تنمية البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا، التي هي أكثر ضعفا بسبب البنى التحتية المحدودة وعدم كفاية التكنولوجيا والموارد المالية والبشرية للتصدي لهذه الظواهر ومعالجتها. لذلك يتعين على المجتمع الدولي مساعدة تلك البلدان الضعيفة من خلال، من بين أمور أخرى، بناء القدرات في الأجل الطويل للتصدي لتلك التحديات. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في وقت لاحق من هذا العام، من اعتماد تدابير مختلفة لمعالجة تغير المناخ في السنوات المقبلة.

ومنطقة جنوب شرق آسيا، التي تشهد الآن عملية التكامل الاقتصادي من خلال مختلف أطر التعاون لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بغية بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بنهاية هذا العام، لا زالت تتمتع بالسلام والاستقرار والنمو الاقتصادي المستمر. لقد وسعت الرابطة علاقاتها الخارجية مع مختلف البلدان والمجموعات الإقليمية على مختلف المستويات، وكذلك مع الأمم المتحدة. في عام ٢٠١٦، السنة الأولى لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ستترشف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية برئاسة الرابطة للمرة الثانية. ويحدوني الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما شركاء الحوار مع الرابطة، دعم الآليات التي تقودها جماعة الرابطة، والتي تقوم فيها الرابطة بدور رئيسي، حتى تصبح جماعة على أساس طريقة الرابطة وتبقى مجموعة إقليمية تسهم في حفظ السلام وتعزيز التعاون مع المناطق الأخرى والعالم بأسره.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لإقامة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. خلال العقود الأربعة الماضية، شهدنا فترة من تضميد جراح الحرب والنهوض بالتنمية الوطنية من خلال تنفيذ الخطط الوطنية الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما الخطة الخمسية السابعة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، التي ستستكمل بحلول نهاية هذا العام. والإنجازات التي حققتها السنوات الأربعين الماضية يمكن أن تعزى إلى عوامل عديدة، ولكن الأكثر أهمية هو الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي، وهما ما وفرا بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي وأديا إلى تحسين معيشة الشعب بشكل مطرد.

وقد أبقت حكومة لاو على إرادتها السياسية التي لا تعرف الكلل من أجل مكافحة الفقر، ووضع معايير لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً، والسير في طريق التنمية المستدامة من خلال برنامج إنمائي ذي مستويات ثلاثة يعرف باسم سام سانغ، وهو يحدد المقاطعات ككيانات استراتيجية والأقاليم

ككيانات معززة على نحو شامل، والقرى ككيانات انمائية. وسيعزز البرنامج تعاون بلدي مع الشركاء الإنمائيين، وسيمهد الطريق أمام البلد صوب التصنيع والتحديث. وفي الواقع نحن نتحرك في الاتجاه السليم في تنميتنا الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة لاو في الأشهر المقبلة، وبالتزامن مع الخطة الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٦-٢٠٢٠، ستعتمد استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية مدتها عشر سنوات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، وبرنامج رؤية عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، ستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بلا شك، مواجهة تحديات عديدة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه تشمل، في جملة أمور، تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية والكوارث الطبيعية. ولذلك، أدعو شركاءنا الإنمائيين والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حتى نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من انتهاء حرب الهند الصينية قبل أربعة عقود، لا يزال إرثها يشكل عقبات خطيرة أمام تنميتنا الوطنية، ولا سيما في مجالات الزراعة والعمالة وتطوير الهياكل الأساسية وبرامج الاستثمار في المناطق التي لا تزال ملوثة بالذخائر غير المنفجرة. وستستغرق إزالة مخلفات الحرب تلك وقتا طويلا، وستتطلب قدرا كبيرا من الموارد. وإذ تدرك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذا التأثير الخطير، فإنها تدعو بنشاط إلى إبرام اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية التي يمكن أن تحول دون وقوع المزيد من الضحايا البشرية.

وقد عقد المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية في وقت سابق من هذا الشهر في كرواتيا من أجل تقييم التقدم المحرز وأوجه القصور في تنفيذ تلك الاتفاقية. وتغتنم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هذه الفرصة لدعوة البلدان التي لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية الذخائر العنقودية، إلى الانضمام إلى هذه الاتفاقية العالمية. وفي نفس الوقت، نشجع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية على مواصلة تقديم التمويل والدعم التقني في هذا المسعى.

تصادف هذه السنة الذكرى الستين لانضمام لاو إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد شاركنا بفعالية، على مر السنوات، في عمل الأمم المتحدة في مختلف المجالات. وعلاوة على ذلك، فقد شهد التعاون بين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والأمم المتحدة نمواً مطرداً. وقد أسهم الدعم المالي والتقني المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. ويحدونا الأمل أن يستمر ذلك الدعم الثمين والتعاون القيم في السنوات القادمة.

وتولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية كبيرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقد أصبحت دولة طرف في سبعة من الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. ورغبة من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في المساهمة في عمل مجلس حقوق الإنسان، فقد قدمت ترشيحها للعضوية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ونحن نتطلع إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء، وإلى الفرصة للمساهمة في عمل مجلس حقوق الإنسان.

و يتسم هذا العام بأهمية تاريخية عظمى بالنسبة للمجتمع الدولي، لا سيما بسبب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ٧٠/١). وأعتقد أنها ستشكل معلما هاما فيما يتعلق بتحقيق تطلعات البشرية في العيش في سلام وأمن وازدهار وعدالة اجتماعية، مع استمرار حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في سبيل تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للأجيال الحالية والمقبلة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستسهم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بنشاط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، التي اعتمدها قادة العالم قبل بضعة أيام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد شومالي سایاسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب الأمم المتحدة بفخامة السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس واكا (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أكون هنا في الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأنا معجب بحجم ذلك الإنجاز. إذ لم تكتف هذه المؤسسة بزيادة عدد أعضائها الأصليين من ٥١ عضوا، ليصبح ١٩٣ عضوا حاليا، ولكنها أيضا وسعت من نطاق عملها بشأن عدد كبير من المسائل التي تواجه العالم. إن مناقشتنا هنا تشكل فرصة ممتازة للتفكير في ما جعل المنظمة ناجحة جدا.

وأعتقد أن السبب في ذلك النجاح يمكن تلخيصه في كلمة واحدة: وهي الشرعية. ولا يمكن أن نتوقع من القادة من جميع أنحاء العالم أن يجتمعوا هنا في أيلول/سبتمبر من كل سنة إلا بالشرعية. ولا يمكن أن نتوقع أن يتم تنفيذ الاتفاقات، التي نتوصل إليها هنا، في العالم الحقيقي إلا بالشرعية. ومع ذلك، فإن الشرعية هي مسألة هشة. فبناؤها يستغرق عقودا، ولكنها يمكن أن تنهار بطرفة عين. ولذلك، فإن الحفاظ على شرعية هذه المؤسسة وتعزيز تلك الشرعية، يجب أن يكونا في محور أعمالنا، إذا أريد للأمم المتحدة أن تبقى قوة فاعلة للتغيير التدريجي في العالم.

بالتالي، ومن أجل تعزيز شرعية الأمم المتحدة، أقترح أن تسترشد الطريق نحو المستقبل بثلاثة مبادئ هي: العالمية والقدرة على التكيف والمساءلة. ولقد قمنا في الأسبوع الماضي باتخاذ خطوة هامة في ذلك الاتجاه باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، مما يدل على قدرتنا على التعلم من تجارب الماضي وإيجاد نهج أكثر تكيفا مع احتياجات جميع الدول وظروفها.

والخطة تضع رفاه البشر في صميمها، وتحدد مجموعة شاملة من الأهداف والغايات لكي تساعد على تمكين كل فرد من تحقيق كامل إمكاناته.

هذ يبعدنا عن النظر إلى مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل كوسيلة لقياس التقدم الإنساني ويجعل عملنا مرتكزا على أساس قوي من أجل الاستدامة والرخاء. إن التعليم والصحة، والمساواة بين الجنسين، وتوفير المياه النظيفة، والطاقة، والمحيطات، والأهم من ذلك وحدة أسرية قوية، تشكل بعض اللبنات التي يجب أن يُبنى بها مستقبلنا.

بالنسبة لبلدي تعتبر المحيطات مصدرا لجميع إمكانيات التنمية تقريبا. وبخلاف البلدان الكبيرة، ليست لدينا حافظة متنوعة من الصناعات. إن استخراج الفوسفات وصيد الأسماك يشكلان الجزء الأكبر من الامكانيات الاقتصادية الكبيرة في حالة ناورو، بالإضافة إلى عدد قليل من المصادر الأخرى للإيرادات. وهكذا فإن ذلك مهم للغاية عندما تأتي السفن إلى مياهنا وتمارس أعمال الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وفقا للتقديرات الإقليمية فإن الإيرادات الضائعة جراء الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يتراوح من ملايين إلى ما يزيد عن بليون دولار. وبالنسبة لاقتصادات مثل

اقتصادنا، فإن هذه الأرقام مذهلة، وإذا أردنا أن نكون مخلصين لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ وللتعهدات التي قدمت إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن نفعل المزيد من أجل القضاء على هذا النوع من صيد الأسماك، والتأكد من أن الإيرادات الآتية من الصيد تذهب إلى أصحاب تلك الموارد الشرعيين.

إن تلك المسألة وغيرها من المسائل المتضمنة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ ستتطلب منا إعادة التفكير في الطريقة التي نتعاون بها على الصعيد الدولي. ويجدر بالهيئات الدولية والإقليمية أن تفي بالغرض. إن عالمية ذلك المسعى ستقتضي منها احترام الاختلافات الوطنية وتحاشي اتباع استراتيجيات النهج الموحد لكل الحالات. يجب الاستعاضة عن العزلة المواضيعية بالشبكات المشتركة بين القطاعات. ولا بد للوكالات المنفذة على جميع المستويات من أن تكون أكثر مرونة وأن تصبح أكثر قوة.

يجب أن تقوم جميع الشراكات، سواء أكانت متعددة الأطراف أو ثنائية أو تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص، على أساس الاحترام المتبادل الذي يعترف بالشركاء الحقيقيين في التنمية، من قبيل جمهورية الصين في تايوان، وهي ديمقراطية وبوسعها أن تسهم بصورة مفيدة صوب تحقيق التنمية والازدهار في العالم. وغني عن القول أن التكنولوجيا والمعارف التقنية لدى تايوان قادرة على إحداث فرق في مجال تقديم المساعدة للمحتاجين إليها، لذلك، أدعو إلى إشراك تايوان في الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.

ويجب أن تكون المعونة قابلة التنبؤ ومستدامة، وينبغي ألا تستخدم المعونة كسلاح لتحقيق غايات حزبية وسياسية. فما من مكان لعلاقات افتراسية تغلب مجموعة على أخرى في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. لقد بين لنا التاريخ أن الانفتاح والمشاركة يمثلان استراتيجية أنجع بكثير في إحداث تغيير إيجابي من العزلة والإقصاء. ولا يمكن لأحدنا مساءلة الآخر عن التنفيذ الكامل للخطة إلا في ظل بيئة من هذا القبيل.

تلك هي الرؤية التي تبنتها ناورو في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وعند عودتنا إلى أرض الوطن سنتخذ خطوات إلى الأمام. وعلى غرار الأمم المتحدة نفسها، نحتاج إلى بناء مؤسسات محلية قوية لتحقيق أهدافنا. وبالمثل فإن شرعيتها سترتكز على الشمولية والقدرة على التكيف والمساءلة. لذلك يجب علينا لدى تنفيذنا لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ أن نتجاوز بناء القدرات. ويجب أن ننخرط في المهمة الصعبة المتمثلة في بناء المؤسسات. ينبغي للوكالات الدولية والإقليمية والشركاء في التنمية دعم تلك الجهود بالموارد الحقيقية التي تشمل المشاركة في الأجل الطويل داخل البلد، كلما كان ذلك مناسبا، لكي تترك وراءها مؤسسات محلية دائمة تديرها قوى عاملة وطنية ماهرة.

تطلب ناورو الكثير من شركائها في التنمية. ونريد أن نكون نحن أنفسنا شركاء أفضل. وفي نهاية المطاف، سيتم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في معظمها على الصعيد الوطني والمحلي. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشكر شركاءنا: أستراليا، وتايوان، وروسيا، وكوبا وغيرها لما قدمته من دعم لأولوياتنا في التنمية المستدامة.

لا بد لجهودنا الرامية إلى تحسين شرعية المؤسسات الدولية من أن تتجاوز جهود المشاركين بصورة مباشرة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ويجب على مجلس الأمن بشكل خاص أن يجسد على نحو أفضل الحقائق الجغرافية – السياسية لعالم اليوم. لذلك ينبغي توسيع قائمة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ونؤيد إدراج ألمانيا، والهند، واليابان، والبرازيل وغيرها في فئة العضوية الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يواصل التكيف والاستجابة إلى أكثر المسائل إلحاحا اليوم. ولهذا تدعو ناورو المجلس إلى جعل تغير المناخ بندا دائما

في جدول الأعمال. وينبغي أن يُستكمل ذلك بتعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأجهزة المعنية في الأمم المتحدة أن تُقَيّم القدرة على الاستجابة إلى الآثار الأمنية لتغير المناخ.

ينبغي أيضا أن تكون إدارة مؤسسات بريتون وودز أكثر تمثيلا، بإعطاء البلدان النامية وجود أكبر. إذ أصبح الاقتصاد العالمي أكثر اعتمادا على تدفقات رأس المال الدولي، ومع تسارع وتيرة الأزمات الاقتصادية، ستظل شرعية تلك المؤسسات موضع اختبار.

غير أن تغير المناخ سيكون أكبر اختبار لمجتمعنا الدولي والمؤسسات المحلية. فقد رأينا بالفعل كيفية طغيان بعض الآثار المناخية حتى على الأقوياء من بيننا. ومن الواضح أن إبرام اتفاق قوي وملزم قانونا في باريس أمر حاسم بصورة مطلقة، مع تقديم مساهمات طموحة من جميع البلدان للتخفيف من شدة الوطأة. وينبغي للاتفاق الاهتداء بالهدف المتمثل بارتفاع في درجة الحرارة بنسبة ١,٥ درجة مئوية، أي بما يتفق مع رؤيتنا لعالم ينعم بالسلامة والأمن. ويجب أن يضمن الاتفاق أيضا توفير التمويل المتعلق بتكيف المناخ، لا سيما بالنسبة لأضعف البلدان. وللتصدي للآثار التي تتجاوز جهود التكيف، يجب إنشاء آلية دولية معنية بالخسائر والأضرار.

أنشئت الأمم المتحدة

”لتنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف“.

في الوقت الحاضر، سيكون لتغير المناخ، في حال عدم التصدي له، آثار لا تقل كارثية على العديد من دولنا.

إن اليوم يصادف مرحلة هامة جدا في تاريخ شعبي، ألا وهي الذكرى السبعون لعودتنا إلى وطننا. وأثناء احتلال بلدي في الحرب العالمية الثانية، تم إجلاء سكان ناورو قسرا إلى ما هو الآن ولاية شوك في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وبسبب نقص المواد الغذائية على نطاق واسع، والظروف القاسية التي فرضها علينا المستعمرون، إنخفض عدد سكاننا إلى أقل من ١ ٥٠٠ شخص. وكنا نواجه خطر الانقراض. وسكان ناورو يعلمون جيدا ما يحدث للدول الصغيرة والضعيفة عندما لا تقوم الدول الكبيرة بحل مشاكلها بطريقة مسؤولة.

إنني أعتقد جازما أن العديد من القوى الاقتصادية الكبرى ترغب في التوصل إلى اتفاق، خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس. لقد اتخذ الكثيرون إجراءات مجدية للتخفيف، ستتطلب بالتأكيد قدرا كبيرا من الجهد لتحقيقها. وبينما نعلم أنها غير كافية، إلا أنني لا أشك في صدق نواياهم. لكنني بدأت في الشك في ما إذا كانوا مستعدين وقادرين على إجراء التغييرات الأساسية في نظمهم السياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق أهدافنا الطموحة. وقد بدأت بالفعل حملة مكثفة لقبول هذه النتيجة غير المرضية، وفي العملية الدولية، التي كثيرا ما تعني بأننا سوف نتلقى عرض خذ أودع خلال المؤتمر القادم. هل سيكون لمثل هذا الاتفاق أي شرعية؟ وهل يمكننا حل مشكلة المناخ بدونه؟.

إن للعدد ٧٠ أهمية إنجيلية في العقيدة المسيحية، لأنه يتكون من الرقمين ٧ و ١٠. حيث أن العدد ٧ غالبا ما يمثل مفهوم الاكتمال، في حين أن الرقم ١٠ كثيرا ما يشير إلى القانون والمسؤولية. ومن المناسب أن نكمل خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، بشأن مجموعة جديدة من الاتفاقات العالمية التي ترمي للتصدي لتحديات جيلنا. ويمكن للرقم ٧٠ أيضا أن يشكل فترة للمحاكمة. فنحن نقف في لحظة حاسمة في تاريخ الحضارة تتجاوز الحدود الطبيعية لكوكبنا. وستحدد استجابتنا خلال السنوات القليلة المقبلة، مصير الأجيال القادمة

لألف سنة المقبلة. هل سنستمر في اتجاه تدهور حتمي؟ أو أننا سنتكاتف معا لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا؟ لحسن الحظ، لا يزال لدينا خيار، والاعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى التغيير، الذي سمعته خلال الأسبوع الماضي يعطيني الأمل في أننا سوف سنتبع الخيار الصائب.

ليبارك الرب جمهورية ناورو، وليبارك الرب الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، الرئيس المؤقت لدولة ليبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس المؤقت لدولة ليبيا.

اصطحب السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، الرئيس المؤقت لدولة ليبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، الرئيس المؤقت لدولة ليبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس المؤقت قويدر: تنعقد دورة الجمعية العامة هذه السنة ونحن نحتفل بالعيد السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ولا شك في أننا قد حققنا الكثير من الإنجازات خلال السبعين سنة الماضية، في المجال الاقتصادي، وحماية حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين. ولكن كانت هنالك أيضا إخفاقات للمنظمة، بسبب عدم ملاءمة هياكلها للتعامل بفعالية مع الزيادة المستمرة في حجم وعدد التحديات وطبيعتها. مقارنة مع تلك التي كانت قائمة عند إنشاء الأمم المتحدة.

ومن نافلة القول إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يظل أولى أولويات منظمتنا، وأكبر التحديات التي نواجهها في عالم متغير، تقابله تحديات جديدة مثل الإرهاب، وانتشار النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وتتسبب في أزمات إنسانية تظهر في صورة لاجئين ومشردين ومهاجرين غير شرعيين.

إن أعضاء الأمم المتحدة، في حاجة أكثر من أي وقت مضى للتشاور والتعاون وتبادل المساعدة، لمواجهة التحديات المشتركة، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على أنها قامت لتجنيب الأجيال القادمة ويلات الحرب، غير أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال. ورغم أن الصراعات المسلحة بين الدول قد تقلصت، إلا أن النزاعات الأيديولوجية والعرقية والطائفية داخل الدول، قد انتشرت بشكل كبير، ويصاحبها انتهاكات غير مسبوقة لحقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك انتشار التنظيمات الإرهابية وبروزها كمحرك أساسي للنزاعات، وعدم الاستقرار في دول كثيرة وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

إننا في ليبيا، نمثل ديمقراطية وليدة، لا تزال تتحسس طريقها في اتجاه كيفية ترسيخها كقيمة مضافة في عقول الناس. وكيفية تحويلها إلى مؤسسات شفافة وديمقراطية، وفاعلة ومستقرة. غير أن انتشار السلاح والمجموعات المسلحة، وتحول بعضها إلى السلوك الإجرامي والإرهابي، وإساءة استخدامها من قبل ذوي المصالح الخاصة، نشر الفوضى في البلد، وأضعف السلطة المركزية، وشكل تهديدا حقيقيا للتحول الديمقراطي، وشجع التنظيمات الإرهابية على الظهور وتجنيد المقاتلين والإرهابيين الأجانب. وقد شهدت ليبيا خلال السنة الماضية، ظهور ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام،

أو داعش، كمولود لتنظيم أنصار الشريعة، ومتحالفا معه، وبسط سيطرته على مدينتي درنة وسرت بغية الانطلاق منهما للسيطرة على ليبيا بالكامل، واستغلال مواردها في الإنفاق على مشروع كيان متطرف يرفض الاعتراف بالدولة الوطنية، ويحارب الديمقراطية.

ويراد له أن يمتد من موريتانيا إلى بنغلاديش، ويخضع المنطقة بكاملها لشريعة الغاب، مدعيا أنها قواعد الإسلام، وهو ما يرفضه الشعب الليبي ويقاومه بما يتوفر لديه من قوة بقيادة سلطته الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب والحكومة المنبثقة عنه.

لقد كانت هذ المجموعات الإرهابية، وما زالت تشكل جزءا أساسيا من تحالف ميليشيات فجر ليبيا التي استولت على العاصمة طرابلس والتي تعلن باستمرار أنها ستواصل دعمها لأنصار الشريعة في بنغازي واصفة إياهم بالثوار. ونحن نعرف أن كل هذه المجموعات الإرهابية والمتطرفة ليست سوى أداة لتنفيذ سياسات دول أجنبية ما زالت حتى الآن تقدم لها الأسلحة والذخائر وتسهل وصول المقاتلين الأجانب إلى بنغازي وسرت ودرنة لمحاربة الجيش الليبي الذي يخوض حربا شرسة وبإمكانيات متواضعة لتخليص ليبيا من الإرهاب.

إن جهود السلطات الليبية في مكافحة الإرهاب وإنقاذ ليبيا من جرائمه يعرقلها الدعم الخارجي للإرهاب واستمرار حظر السلاح وإصرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مخالفة قراراته بعدم الموافقة على طلبات الإعفاء من حظر السلاح التي تقدمها الحكومة الليبية لتسليح الجيش الليبي. وللأسف، فإن بعض الأعضاء الدائمين في المجلس يبررون ذلك بتحاشي التأثير السلبي على الحوار السياسي الليبي الذي نعرف أنه قد أفضى إلى مشروع اتفاق سياسي قبلته السلطة الشرعية بعد أن قدمت تنازلات كبيرة ووقعته أغلب الأطراف المشاركة بالأحرف الأولى يوم ١١ تموز/يوليه الماضي بينما رفض توقيعه ما يسمى بالمؤتمر الوطني الذي يمثل الميليشيات التي تحتل العاصمة طرابلس والمتحالفة مع تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة الإرهابي وتدعمه بالسلاح والمقاتلين في حربه ضد الجيش الليبي في مدينتي بنغازي ودرنة.

إن خطر الإرهاب المتمثل فيما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة وأنصار الشريعة لا يقتصر على ليبيا فقط، فليبيا بالنسبة للإرهاب ليست سوى قاعدة تحتوي على موارد كبيرة سوف يستخدمها لعملياته في شمال أفريقيا والساحل الأفريقي وأوروبا، إن تمكن من السيطرة على ليبيا. ومن ثم فإننا نريد أن يدرك جميع أعضاء الأمم المتحدة خطورة الموقف الذي يتبناه مجلس الأمن على السلام والأمن العالميين وأن يمارسوا الضغط من أجل رفع حظر السلاح على الجيش الليبي وتسريع الموافقة على طلبات الإعفاء من حظر السلاح وتقديم المساعدة للحكومة الليبية في المجال الأمني وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢١٤ (٢٠١٥).

أستطيع أن أؤكد أنه لا يوجد ما يفرق الشعب الليبي وأن غالبيته العظمى تبحث عن أي طريق لإنهاء الاقتتال غير المبرر بين الأشقاء وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلد، لكنه أصبح رهينة في يد المجموعات الإرهابية وغير قادر على التعبير عن آرائه ومئات الآلاف منه أصبحوا مشردين ولاجئين يتطلعون إلى العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، وهو أمر لن يحدث إلا بالاتفاق على حكومة قوية تحظى بثقة كل الليبيين وتمتد سلطتها على جميع الأراضي الليبية ويدعمها المجتمع الدولي. ونحن نثمن الجهد الذي بذلته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تسهيل الحوار بين الفرقاء الليبيين والوصول إلى تشكيل حكومة توافق وطني تمثل كل الليبيين وتضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

لقد كان مجلس النواب وما زال بوصفه السلطة الشرعية المنتخبة من كل الليبيين مع انتهاج طريق الحوار كخيار

استراتيجي لحل الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا وقدم كل التنازلات الممكنة لتشجيع الطرف الخارج عن الشرعية على فك ارتباطه بالإرهاب والجلوس إلى طاولة الحوار وتجنيب الليبيين المزيد من سفك الدماء والدمار في المدن الليبية، إلا أننا لاحظنا المزيد من التعنت والمزيد من إساءة تفسير المرونة التي أبداها مجلس النواب، ويبدو أن هذه المرونة قد أسيئ فهمها حتى من جانب السيد ليون، الممثل الخاص للأمين العام، وحاول إرجاعنا إلى المربع الأول ونسف كل ما تحقق في ١٠ شهور من الحوار والتفاوض. وفي هذا الصدد، أريد أن أؤكد من على هذا المنبر على ما يلي:

إن مجلس النواب ملتزم بالحوار كنهج لحل الأزمة الأمنية والمؤسساتية في ليبيا، ولكنه لن يوافق على أي تراجع فيما تم توافق الأغلبية عليه حتى الآن. لا يمكن لأي اتفاق أن يفرض على أي حكومة مقبلة اتخاذ أي خطوة يمكن أن تصب في مصلحة التنظيمات الإرهابية التي وضعها مجلس الأمن على قائمة العقوبات.

إن الحرب ضد الإرهاب في بنغازي ودرنة وسرت لا يمكن أن تكون ضمن أي ترتيبات لوقف إطلاق النار ينص عليها اتفاق إلا إذا كانت تتعلق باستسلام الإرهابيين وتسليم أسلحتهم. ويأمل مجلس النواب أن يستلم وثيقة اتفاق نهائية لا تكافئ أولئك الذين ارتكبوا الجرائم ودمروا ممتلكات الدولة واستولوا على العاصمة بقوة السلاح. وفي حالة استمرار تعنت ما يسمى بالمؤتمر الوطني العام ورفضه الاتفاق، فإن مجلس النواب يدعو أعضاءه المقاطعين إلى تقديم مصلحة الوطن ومصلحة ناخبيهم على أي حسابات أخرى وفك ارتباطهم بالميليشيات المتطرفة والالتحاق بالمجلس للمشاركة في اختيار حكومة وفاق وطني لا تستثنى أحدا سوى المجموعات الإرهابية. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يدفع في هذا الاتجاه.

لقد شهد البحر الأبيض المتوسط هذه السنة موجة هجرة غير شرعية لم يسبق لها مثيل من أفريقيا وآسيا في اتجاه أوروبا، ولاحظنا فقدان الآلف من الأرواح غرقا في عرض البحر. ونحن نعبر عن تعازينا لذوي الضحايا وتعاطفنا معهم ونجدد التأكيد على موقف ليبيا الداعم لكل جهد دولي يسعى إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط، بشرط أن تكون في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، وخاصة مبدأي احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ونؤكد استعداد ليبيا للمساهمة في حدود إمكاناتها في منع تهريب المهاجرين وإنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط. كما نؤكد أن هذه الأزمة الإنسانية في حاجة إلى معالجة شاملة بالتشاور بين دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد، تأخذ في الاعتبار ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية بصورة عامة وأسباب الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين عبر ليبيا في الشهور الأخيرة.

إن المعالجة الأمنية لمشكلة تهريب المهاجرين لا تكفي وحدها، وترى ليبيا أن استعمال القوة ضد قوارب التهريب قبالة الشواطئ الليبية قد يزيد من تعقيد الأزمة الليبية ولن يساهم في الحد من ظاهرة تهريب المهاجرين الذي لن يتحقق إلا إذا توفر للحكومة الليبية الشرعية الإمكانيات لبسط سلطتها على جميع الأراضي الليبية ومراقبة حدودها وقدمت لها المساعدة في بناء قدراتها في هذا المجال وخاصة تسليح الجيش الليبي وتعزيز قدراته بما يلزم من المعدات والتدريب.

وتحذر ليبيا من أي نشاط عسكري أجنبي دون موافقتها ومراقبتها في المياه الإقليمية الليبية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا يمكن أن يضر بنشاطات الصيد ويؤدي إلى نهب الثروات البحرية.

إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما دام الكيان الإسرائيلي مستمرا في احتلال الأراضي الفلسطينية، وينكر حقوق الشعب الفلسطيني، ويسعى بكل الطرق لتهويد مدينة

القدس. ويضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في العودة وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة فوق كامل ترابه وعاصمتها القدس.

وتطالب ليبيا برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية له. وإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوقف جميع أعمال العنف والترهيب ضد الشعب الفلسطيني، والامتثال لجميع القرارات الدولية، وخاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين إلى ديارهم، ووقف الأعمال الاستيطانية والاعتداءات المتكررة على الحرم الشريف في القدس.

وفيما يتعلق بسورية الشقيقة، فإننا ندين جميع الأعمال الوحشية التي يتعرض لها الشعب السوري ونعبر عن دعمنا لكل الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية تحقق طموحات الشعب السوري في العيش الكريم في ظل نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفيما يتعلق باليمن الشقيق، نأمل أن يتمكن التحالف العربي من إعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن وأن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة اليمنية تحت إشراف حكومته الشرعية، على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس المؤقت لليبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، الرئيس المؤقت لليبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كريستوفر ج. لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطحب السيد كريستوفر ج. لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كريستوفر ج. لويك، رئيس جمهورية جزر مارشال وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لويك (تكلم بالإنكليزية): أحمل إلى الجمعية العامة التحيات الودية الحارة ”يوكوي“ من شعب ودولة جمهورية جزر مارشال.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وأهدافها للتنمية المستدامة تقدم للدول الجزرية الصغيرة أداة قوية لتشكيل وضبط استراتيجياتنا المحلية. لقد تكلم المجتمع الدولي، ويشكل عالم متغير المشهد المتبصر الذي يغطي سنوات بعيدة نادراً ما كانت جزءا من مناقشاتنا الوطنية – إلى ما بعد عام ٢٠٢٠ وما بعد عام ٢٠٢٣، ونحو عام ٢٠٣٠ وأبعد من ذلك، إلى منتصف القرن.

لا يسع جزر مارشال، باعتماد أهداف التنمية المستدامة، تبني عقلية تحديد الأهداف الإنمائية ونسيانها، التي اتسمت بها في كثير من الأحيان الجهود الدولية السابقة. ولدينا الآن فرصة قوية لدمج التحسينات الأخيرة التي أدخلناها في التخطيط الوطني وبناء هيكل لقياس التقدم المحرز وتحديد الثغرات. وليست تلك الثغرات خاصة بنا فحسب، بل وثغرات شركائنا. وكثيرا ما عملنا – جميعنا – بحسن نية، ولكن دون مساءلة عن أدائنا الجماعي. ويستحق الصندوق الاستئماني الوطني لما بعد عام ٢٠٢٣ نظام دعم قويا، ويمثل أيضا فرصة، إن قمنا باغتنامها للعمل نحو تحقيق أهداف ومؤشرات محددة. وإذا استفدنا معا بشكل مشترك من أولوياتنا الوطنية والعالمية، وإذا التزمنا في جهودنا ومواردنا الوطنية، مهما كانت صغيرة الآن، وإن عمل شركاؤنا بشكل وثيق معنا لإعادة هيكلة

تقديم المساعدة لاستهداف أهداف التنمية المستدامة، يمكن لدوليتي حينها أن تصعد سلم التنمية.

وأرحب بإنشاء برنامج للمساعدة الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن يعزز قدرتنا الوطنية على رصد وتقييم القضايا الخطيرة المتعلقة بالتلوث النووي فحسب، بل وسيتناول مع الاستراتيجيات الصحية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية الأخرى.

تواجه جزر مارشال بعض التحديات الأكثر تعقيداً في العالم في مجالات التنمية والأمن والتخطيط، إلا أننا نفتقر إلى كامل الأدوات المتاحة للتصدي لها. الدولة التي تكافح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية الأساسية لن تكون قادرة على معالجة أي تحد آخر.

والتقدم في مجال التعليم أمر أساسي. تبذل جهود حثيثة حاليا لتصحيح مسارنا وتوفير فرص أفضل لأجيالنا المقبلة والشابة. لقد وجدنا سبلا جديدة للبناء على معارفنا وثقافتنا التقليديتين لتمكين نظامنا التعليمي من الاستفادة من قصتنا ومواطن قوتنا. لكن جهودنا والنوايا الحسنة وحدها لا يمكن أن تكفل أن يكون أمام كل طالب راغب فرصة للنجاح. نحن بحاجة إلى الدعم الدولي.

إن جمهورية جزر مارشال لديها واحد من أعلى معدلات الإصابة بمرضي السكري في العالم، الأمر الذي أدى إلى إعلان حكومة بلدي حالة طوارئ. وتظل الأمراض غير المعدية تهديدا رئيسيا لرفاهنا الوطني. ومن دون الشراكات التحولية ودون العمل على نطاق أوثق لتمديد نطاق خطة عمل منظمة الصحة العالمية المنقحة للاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ فإننا عرضة لتدهور مأساوي.

ويوحي مصطلح الدولة النامية بالمضي قدما، لكن جزر مارشال تقف في مكانها منذ فترة طويلة للغاية. لدينا فرص واعدة وتطلعات لتحسين برامجنا للاستثمار، لكن الأفكار المتعلقة بقاعدة مواردنا الكبيرة غير المستغلة كثيرا ما تصطبغ بطابع التأثير الدولي الأوسع نطاقا.

ولا تمثل مصائد الأسماك لدينا قطاعاً حيوياً لتنمينا وحسب، بل تساهم أيضاً على نطاق أوسع في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الدولي لأن منطقة المحيط الهادئ هي القيمة على نصف أسماك التونة المصيدة لأغراض تجارية في العالم. إن شركاءنا الأجانب في صيد السمك، والذين هم أيضا العوامل المحركة للتأثير العالمي وذلك ليس بمحض المصادفة، قد طال تحكمهم في موارد الإنفاق في ما يتعلق بمستقبلنا لفترة أكثر من اللازم. فالأرصدة السمكية الرئيسية في منطقة المحيط الهادئ تتعرض للنهب بمعدلات غير مستدامة تهدد مستقبلنا.

وقد أفادت العوائد الأعلى من التراخيص الأجنبية بالفعل مستقبلنا المالي الوطني، ومع ذلك فهذا لا يشكل سوى جزء بسيط من الإمكانات الحقيقية. ومن غير المقبول أن يُتوقع منا، من جهة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإظهار تقدم كبير في التنمية، في حين أننا نُمنع، من ناحية أخرى، من تحقيق مزيد من المكاسب من مواردنا الخاصة بسبب المصالح الذاتية لدول صيد الأسماك البعيدة.

إن جزر مارشال والدول الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصايد الأسماك ذات المصلحة المشتركة لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بمزايا خطة يوم السفن والإجراءات المحددة الأهداف لوقف صيد الأسماك في أعالي البحار كشرط للصيد في مياهنا. لقد انقلبت الآية، وإذا أراد الآخرون صيد الأسماك في مياهنا فيجب عليهم الآن القيام بذلك بناء على شروطنا السيادية.

وبوصفنا دولة جزرية منخفضة لا توجد فيها مرتفعات، يشكل تغير المناخ تهديداً خطيراً لأمننا. وقد قال البعض إنه لا يوجد أمل ولا وقت. وأنا أعارض هذا الرأي بشدّة. إن

مستقبل دولتنا – مستقبل أرضنا ذاتها – قد يكون في يد أقراني من قادة العالم أكثر مما هو في يدي. ولا يزال هناك أمل – أمل في أن يتمكّن بلدي من معالجة أصعب التحديات في مجال التخطيط ومن بناء القدرة على التكيف حيثما أمكننا ذلك، ونأمل ألا يشيح العالم ببصره عنّا. ويمكنني أن أؤكد للأمم المتحدة أن جزر مارشال ترفض فكرة انتقالنا طوعاً بالجملة إلى بلد آخر، أو أن نستسلم لمقولة إنه إذا كان الماء سيأتي، فليأت.

وفيما نمضي نحو مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام في باريس، فإن من دواعي فخري أن تغير المناخ يمثل الآن وباعتراف جميع قادة العالم واقعا يستحق استجابة صارمة وجماعية، وهو ما يحدث. وعلى الجميع أن يعملوا. وقد التزمت بلدان كثيرة، بما فيها بلدي، بالفعل بتخفيض الانبعاثات مستقبلا حتى عام ٢٠٢٥، وعام ٢٠٣٠ وما بعدهما. ولكن الجهود الأولية للعالم قاصرة إلى حد كبير. وبدلاً من عدم الاكتراث أو الأعذار الواهية، يجب علينا إظهار القيادة الحقيقية التي توفر الاستجابة المباشرة لسد الفجوة في الانبعاثات العالمية.

وفيما تناقش الأمم المتحدة على نطاق أوسع إصلاح مجلس الأمن لتكييفه مع العالم المعاصر، فإن لدى الدول التي تصور نفسها على أنها قادة بحق فرصة ممتازة لإظهار قيادتها بألا تتهرّب من استحقاقاتها أو توجّه أصابع الاتهام لغيرها، بل بمواجهة التحدي المتمثل في فجوة الانبعاثات العالمية. وينبغي أن تبدأ الحديث عن الفرص المتاحة للأشكال الجديدة من الطاقة، بدلاً من التحرك في نفس الدائرة بشأن التهديدات المتصورة للنمو. وبالنسبة للدول الجزرية، فإن عالماً خالياً من الالتزام الحقيقي بإزالة الكربون ووضع استراتيجيات هادفة لتحقيق ذلك هو في نهاية المطاف ليس عالماً على الإطلاق.

وبقدر ما يختلف المشهد اختلافا كبيرا اليوم، لا تزال تتردد في أسماعنا أصداء توترات من عصر سابق، ذلك العصر الذي كانت فيه منطقة جزر المحيط الهادئ مسرحاً مروعاً لصراع القوى العالمية. وبعد انقضاء عقود من الزمن على ذلك، فإننا نواجه مرة أخرى الشد والجذب المعقدَين على المسرح السياسي الدولي الأكبر. وكثيرا ما يكون خط الأساس لمنطقتنا شديد الهشاشة. إننا نتعرض للصدمات الخارجية بصورة حادّة، وبعض التحديات الأمنية الناشئة والمقبلة التي نواجهها لا تتجاوز قدراتنا فحسب بل إنها تفتح جبهات لم تُطرق من قبل في سابقة دولية.

ولا يمكن النظر إلى التعامل مع أمننا بوصفنا دولاً جزرية صغيرة تقع محيطات كبيرة بمعزل عن النظر إلى التفاعل الأكبر عبر المحيط الهادئ. قد يرى البعض في التحالفات السياسية والحدود، وفي بعض الحالات، الموارد المعدنية البحرية الكبيرة، مجرد ممتلكات حان قطافها لمن يتقدّم بأعلى عطاء أو يملك القوة العسكرية الأشدّ بأساً، كما يجني المرء الثمار الناضجة من الشجرة. وهذا يتناقض مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

وأعرب عن دعمي الثابت للمبادرة التي اقترحتها نيوزيلندا خلال رئاستها لمجلس الأمن، عندما عقدت جلسة للمجلس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان (انظر S/PV.7499). وقد كشفت تلك الجلسة عن وجود مسائل لا يلتفت إليها العالم ولكن لا يمكن تجاهلها. وأحث المجلس على إضافة بند منتظم إلى جدول الأعمال بشأن المسائل الأمنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأعتز بأن أعلن عن إقامة العلاقات الدبلوماسية رسمياً بين جمهورية جزر مارشال وكوبا في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وينبغي للجميع أن يشاركوا على الساحة الدولية. وجمهورية جزر مارشال تؤيد مشاركة تايوان الهادفة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة

الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن الضروري أن يدرك المجتمع الدولي ويقيم بالكامل التزام تايوان الهام بالحد من انبعاثاتها. وعلاوة على ذلك، أدعو إلى مشاركة تايوان في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأحث على الاعتراف بأهمية المساعدة التي قدمتها إلى بلدي في مجالات الصحة والتعليم والطاقة. وترحب جزر مارشال بجهود تايوان المبذولة بوصفها صانعة للسلام الإقليمي، بما في ذلك في المشاكل القائمة بين جانبي المضيق، وتحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الاعتراف بهذا التقدم وتشجيعه.

وترى جمهورية جزر مارشال، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، أن الوعي بالآثار الكارثية والعواقب الإنسانية للأسلحة النووية يجب أن يكون في صلب جميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي.وإن لجمهورية جزر مارشال – بوصفها جزءا من إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بوصاية الأمم المتحدة سابقا – إرثا فريدا لا تشاركها فيه إلا قلة من الدول الأخرى.وفي حين أنه كان من المفترض أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز التنمية في بلدنا، إلا أن ٦٧ تجربة نووية قد أجريت فيه بين الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٨ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة سابقا، في إطار مركزنا تحت وصاية الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إصدار الإذن بذلك بموجب قرارين لمجلس الوصاية. وكانت تلك هي المرة الوحيدة على الإطلاق التي تصدر فيها الأمم المتحدة إذنا صريحا باستعمال الأسلحة النووية، في حين كانت العواقب في غاية المأساوية مثلما هي اليوم.

ولئن كان ماضينا وأثره المعاصر ما يزالان يحملان ذلك العبء الثقيل، فإنه ينبغي أن يعرف العالم بأسره قصتنا تلك. وعليه، أود أن أحث بقوة الأمين العام بان كي – مون على إدراج هذا المثال الساطع والمحدد لجزر مارشال وما يتصل بذلك من دور الأمم المتحدة في بياناته الرامية إلى الحث على إحراز التقدم في نزع السلاح النووي وحظر التجارب النووية.

ولأجل بقاء البشرية فإن من الضروري ألاّ تُستخدَم الأسلحة النووية قطّ مرة أخرى تحت أي ظرف كان.وتتمثل الطريقة الشاملة لتحقيق ذلك الهدف في القضاء الكامل على هذه الأسلحة.وينتابني شعور عميق بخيبة الأمل أن يؤدي انصراف الانتباه السياسي إلى عدم التوصل إلى نتيجة في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في وقت سابق من هذا العام.وبصفتنا الأمم المتحدة، فإنه ينبغي ألا يقتصر هدفنا الجماعي على وقف انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أن نسعى أيضا إلى تحقيق السلام والأمن في عالم يفتقر إليهما.

وأتطلع هذا العام، إلى أمم متحدة حقا، ولها من الشجاعة ما يمكّنها ليس من التصدي للحالات الطارئة الآنية فحسب، بل أيضا من المضي بنا قدما نحو القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالحيوية والحراك .

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد كريستوفر ج. لوبك، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيكيليلو دهوينيني، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطحب السيد إيكيليلو دهوينيني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيكيليلو

دهوينيني، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دهوينيني (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأخيرة أمام الجمعية العامة بعد مضي خمس سنوات على توليّ رئاسة اتحاد جزر القمر، فإنني أود القيام بواجب نقل رسالة تضامن إلى الجمعية العامة من سكان جزر القمر.وأود أيضا أن أعرب، باسم حكومة جزر القمر، وبالأصالة عن نفسي، عن خالص شكري للأمين العام بان كي – مون، وإلى جميع أولئك الذين ساعدوا على حسن استضافتنا في نيويورك، وخصوصا السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية.وأخيرا، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين هذه، الهامة للغاية كما هو واضح للعيان.

تُفتتح هذه الدورة في لحظة حاسمة بالنسبة للتنمية البشرية.ومنذ أن وطئت قدما الإنسان الأرض للمرة الأولى، فنحن الجيل الأول الذي يعي – في هذا البرزخ الممتد لنحو ٣ ملايين عام بعد ظهور أجدادنا القدامى – القوانين الفيزيائية التي تحكمنا، والآثار المؤسفة للاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية.ومثلما حدث في عام ١٩١٨ بعد الحرب العظمى، ذلك الرعب الذي لا يضاهى، وكما هو الحال في عام ١٩٤٥، بعد الانتصار على الفاشية، تلك الإيديولوجية المقيتة، بل أيضا في تسعينات القرن الماضي، حين واجهنا عبث سباق التسلح في ميدان أسلحة الدمار الشامل، فليس ثمة ما يمنعنا اليوم مثلما حدث من قبل، من توحيد إرادتنا لأجل مكافحة التلوث والفقر بصورة فعالة.

وبصفتنا قادة للعالم ومدركين لمسؤوليتنا في مواجهة كارثة وشيكة، فإنه يجب علينا أن نشرع في العمل هنا والآن على نحو راشد لإنقاذ البشرية، ونحن قادرون على القيام بذلك.ويجب أن نستفيد من هذا المحفل الدولي غير المسبوق لكي نسخّر الجهود التي تبذلها جميع الدول حتى نجعل كوكبنا مستداما ومنصفا قبل حلول عام ٢٠٣٠ عبر برنامج طموح للغاية.وعليه، أود في هذا الوقت الذي اعتمدت فيه الجمعية للتو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) أن أثني على العمل الممتاز والدؤوب الذي اضطلع به الأمين العام.

ويؤيد بلدي، اتحاد جزر القمر، تماما هذه الخطة المتفق عليها، والتي تعزز مكاسب الأهداف الإنمائية للألفية في ذات الوقت الذي تمهد فيه الطريق أمام حقبة جديدة عن طريق الوفاء بـ ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة في غضون الـ ١٥ عاما المقبلة.وعليه، يجب أن نلتزم بوضع حد نهائي للفقر بجميع أشكاله، وبالقضاء على الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة لضمان الأمن الغذائي والصحة الجيدة والرفاه للجميع. ويجب علينا أيضا أن نكفل توفير التعليم الجيد للجميع دون استثناء، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع وكفالة المساواة بين الجنسين، فضلا عن تمكين المرأة على نحو تام.

ومن واجبنا أيضا أن نكفل توفر المياه النظيفة وإدارتها بصورة مستدامة للجميع، إلى جانب كفالة الحصول على الطاقة النظيفة المستدامة والمعقولة التكلفة، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المطرد.تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تشرع العديد من البلدان فورا في العمل على مشاريع رئيسية ترمي إلى إنشاء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع المستدام والشامل، فضلا عن تشجيع الابتكار في جميع المجالات على نحو يؤدي إلى الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.ولا يمكننا أن نتصور أن بوسع البشرية أن تزدهر وتنعم بالرخاء في كوكب الأرض ما لم تتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، مع حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة بغرض التنمية المستدامة.

وبهذه الطريقة، سنعزز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام،

ومكافحة التصحر، ومكافحة تدهور التربة ووقفه، ووضع حد لفقدان التنوع البيولوجي. وسنحتاج إلى إيجاد السبل والوسائل لمواصلة بناء السلام في جميع أنحاء العالم في إطار التنمية المستدامة. ولا بد أيضاً من إتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. وأخيراً، لا بد لنا من بناء عالم خالٍ من الفقر أو مظاهر الإجحاف، عالم مستدام من خلال وضع خارطة طريق جديدة من شأنها أن تنفذ البشرية. لذلك، علينا أن نعتمد الأهداف الطموحة التي يتوقف عليها بقاؤنا.

وكما أكدت آنفاً، نحن نواجه وضعا مماثلا لذلك الذي عاشه أسلافنا المباشرون في تعاسة وشقاء، ولكنهم كافحوا ضده حتى تحقق النصر. وأنا أسميه الرق، وهو النظام الذي قضى تقريبا على جزء كبير من البشرية، بكل بساطة لأن أحد الجانبين كان يعتقد بتفوقه على كل الآخرين. ونحن نواجه وضعا يشبه بعض الشيء ما مرت بها بلادنا خلال الحربين العالميتين، ولكن شعوبنا جادت بأرواحها ببسالة وجرأة حتى تحقق النصر النهائي وأُنقذت البشرية من الفوضى. إننا نواجه تلك التساؤلات المشروعة التي طرحها أجدادنا، عندما وقفوا عاجزين طوال نصف قرن شهوداً على سباق تسلح كان يقود البشرية حتماً إلى فنائها، ولكن تغلب صوت العقل في نهاية المطاف. نحن نواجه وضعاً أقرب إلى ما واجهته كل البلدان الأفريقية تقريباً، بما فيها بلدي، التي عانت لعقود من سيئات الاستعمار، ولكن الشعوب الباسلة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ناضلت حتى نالت سيادتها واستقلال أراضيها، وأنقذت البشرية من ذلك الهوان والانحطاط والعار.

واليوم، يتابع العالم بشكل مباشر تبعات تلك الحروب التي دفعت الملايين من الرجال والنساء والأطفال إلى مغادرة أوطانهم على متن قوارب متهالكة سعياً للجوء، والعيش في ظروف غير إنسانية، وفي فقر مدقع أحيانا. وإذا أضفنا إلى ذلك الأعمال الهمجية التي ترتكبها الحركات الإرهابية، التي تتزايد في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، فقد آن الأوان لكي يتحدث المجتمع الدولي بصوت واحد وعن اقتناع راسخ ويقول بحزم ”لن يتكرر ذلك أبدا“.

وفي عالم من الحرمان الكامل، حيث يتعين على كل دولة أن تشارك في حماية الأمن الدولي، كيف يمكننا، في بلد صغير مثل بلدي، أن نشارك في المعركة إن كان علينا في الوقت نفسه أن نقف على خط المواجهة دفاعا عن كرامتنا التي يستخف بها عضو دائم في مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة، والذي يتمثل دوره الأساسي في ضمان الامتثال لقواعد القانون الدولي؟

ولا بد لي أن أؤكد أن اتحاد جزر القمر هو البلد الوحيد في العالم الذي لم يتحقق له أي نفع من احترام القانون عندما حصلنا على الاستقلال. وخلافاً لكل المستعمرات السابقة، فإن أرخبيل جزر القمر، الذي يتكون من جزر مايوت وأنجوان وموهيلي والقمر الكبرى، والذي تم قبوله في الأمم المتحدة كدولة مستقلة وتخضع للقانون الدولي، قد اقتطعت القوة الاستعمارية السابقة، فرنسا، جزءا من أراضيه، في مخالفة لكل الأعراف والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية.

سيذكر الحاضرون هنا أنه رغماً عن إرادة شعب جزر القمر، مارست فرنسا حق النقض، وما زالت تمارس سلطتها على أراضينا. وبالنظر إلى ما يحدث في أوروبا الشرقية اليوم، فإننا نتساءل ما هي الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للامتثال للقانون الدولي بقبوله جزيرة مايوت القمرية بوصفها منطقة نائية تابعة لأوروبا، خلافاً للقرارات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

في الدورات السابقة، أبلغت الجمعية هذه أننا قد وقعنا مع الرئيس فرانسوا أولند في باريس إعلانا سياسياً يسمح لنا بالأمل في إمكانية أن نتوصل ثنائيا إلى حل من شأنه أن

يعيد إلى شعب جزر القمر كرامته. وللأسف، ترفض فرنسا حتى الآن الإقرار بأن جميع سكان جزر القمر، من أي جزيرة كانوا، يمكنهم التنقل بحرية بين الجزر. هناك أسر تشتت أبناؤها، وقُصَّر انفصلوا عن آبائهم، وسكان نزحوا على متن القوارب المتهالكة، تماماً كما يحدث في البحر الأبيض المتوسط – كل ذلك يدفعني إلى حث الأمين العام على المطالبة بتطبيق القانون الدولي، مثلما تطالب فرنسا نفسها بذلك وعن حق كلما انتُهكت القوانين الدولية التي تنظم الحياة الدولية.

وبطبيعة الحال، فإن الهدف الرئيسي للمجلس الأعلى المشترك الذي أنشئ بين فرنسا وجزر القمر يتمثل في تيسير الحوار الثنائي وإعادة بناء الثقة التي تلاشت بين البلدين. ومع ذلك، لا بد أن نشير إلى أن المهمة الرئيسية المناطة بذلك المجلس – تسهيل مرور البضائع وتنقل الأشخاص – لم تنجز حتى الآن. واستمراراً في تحدي القانون الدولي بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية، حالت فرنسا دون تحقيق النتائج المتوقعة ودون إحراز تقدم في الحوار بين الطرفين. لذلك، ومن هذا المنبر، أناشد السلطات الفرنسية مرة أخرى أن نعمل معاً لإيجاد السبل والوسائل من أجل وضع حد لتلك المأساة الإنسانية التي تغرق أسراً قمرية في الحزن كل يوم. وأتوجه بالنداء أيضا إلى مجتمع الدول، ويمثله من في هذه القاعة، أن يطالب بتطبيق القانون الدولي حتى يتسنى إيجاد حل دائم لذلك النزاع.

وبالإرادة السياسية، لا شيء مستحيل. ولذلك، فإنني أرحب بتمكن فلسطين في النهاية من رفع علمها في الأمم المتحدة. وأرحب أيضا بأن كوبا والولايات المتحدة الأمريكية قد برهنتا على أنه حتى بعد نزاع دام نصف قرن، يمكن أن تجد الدول صيغاً مؤاتية للتغلب على الجمود، ونتطلع إلى مستقبل سلمي لشعبيهما. وأخيراً، أرحب بالاتفاق التاريخي المبرم بين إيران ومجموعة بلدان ٥ +١ بشأن المسألة النووية، والذي يفتح المجال أمام تعاون دولي أكثر هدوءاً.

وفي غضون أشهر قليلة، وبعد انتهاء ولاية مدتها خمس سنوات في إطار الرئاسة بالتناوب، وكانت من نصيب جزيرة موهيلي، سيخلفني قمري من جزيرة القمر الكبرى، وفقاً لدستورنا. وفي إطار العملية الانتخابية الديمقراطية الجارية، أود أن أطلب الدعم من المجتمع الدولي وأصدقاء جزر القمر من أجل انتصار ديمقراطيتنا الفتية. كما أناشد الجميع هنا، وبعد الانتخابات المقررة، أن تدعم الدول الأعضاء بلدنا على الطريق نحو الاستقرار والتنمية والرفاه لشعب جزر القمر.

وبعد ٤٠ سنة من الاستقلال، يستعد بلدي لبدء المرحلة الثانية من تاريخه، وأنا على يقين بأن الرئيس القادم لجزر القمر سيكون بوسعه أن يخاطب البلدان الحرة من هذا المنبر في المستقبل قائلا إننا حققنا السلامة والوحدة الإقليمية لبلدي، جزر القمر، داخل حدودها الموروثة عن الاستعمار.

وما زلت على ثقة أيضاً من أن من سيأتي بعدي سيكون بوسعه أن يشكر، من على منبر البلدان الحرة هذا، الأمم المتحدة على عملها بفعالية من أجل بلوغ الأهداف الرئيسية المكرسة في ميثاقنا المشترك.

وأخيرا، إنني واثق من أن رئيسا قادما لجزر القمر سيكون قادرا على أن يقول لأبناء وطنه من الجزر الأربع إنه قد آن الأوان لأن نعمل معا جميعا لأجل بناء بلدنا حرا منفتحا ومزدهرا، بلد يثق بمستقبله وشعبه ومصيره.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيكيليلو دهوينيني، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي، نائب رئيس

جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي، نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي، نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أوبيانغ نغيما أوبيانغ مانغي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): إن من دواعي سروري البالغ أن أتكلم أمام الجمعية العامة بالنيابة عن فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم بسبب العديد من الواجبات الحكومية .

تشارك غينيا الاستوائية في دورة الجمعية العامة هذه بروح متجددة من الإيمان والثقة في الدور الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار بين أممنا من أجل تهيئة الظروف الأساسية اللازمة لرفاه البشرية.وانطلاقا من تلك الثقة، يود وفد بلدي أن يهنئ بحرارة السيد ماغتر ليكتوفت على انتخابه بالإجماع، ما يؤكد ثقة المجتمع الدولي في تصدي بلده بصورة نشطة للشؤون الدولية.وأنا على ثقة بأن بوسعه دائما، خلال فترة توليه منصب رئيس الجمعية العامة، التعويل على دعم وتعاون حكومة جمهورية غينيا الاستوائية.ونود أيضا أن نهنئ السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، على العمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به خلال فترة ولايته، مقترنا بالقرارات الهامة التي اُتخذت والتي تبيّن طريق الأمم المتحدة نحو إعادة تنشيط مؤسساتها وجعلها أكثر ديمقراطية، فضلا عن سعة النطاق العالمي لقراراتها.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بحرارة الأمين العام بان كي – مون على جهوده الدؤوبة الرامية إلى التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه المنظمة.ونعرب له عن دعمنا وتعاوننا كي يتسنى له النجاح التام في مساعيه.

وعلى الرغم من محاولات البعض احتكار منظومة الأمم المتحدة لخدمة مصالحه غير المعلنة، لم تتزعزع أبدا ثقة جمهورية غينيا الاستوائية في الدور الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز حقوق الإنسان الأساسية لضمان الرفاه العام للبشرية.والأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي يجب أن تثق فيها جميع الدول على النحو المنصوص عليه في ميثاقها.وتمثّل فيها جميع البلدان استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، بما في ذلك المبدأ الديمقراطي المتمثل في احترام رأي الأغلبية وقرارات البلدان نفسها.

وتبيّن الأحداث التي وقعت في الربع الأول من هذا القرن مستوى من الضعف في دور الأمم المتحدة حين يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات بين الدول والقضاء عليها، وفيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز الرفاه الاقتصادي للدول.ويساورنا القلق إزاء انتشار النزاعات المسلحة في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، علاوة على عدم الاستقرار الذي تشهده بلدان العالم النامي، وكذلك الانتشار المطرد للإرهاب في شتى أنحاء العالم، إلى جانب الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الخاضعة للمراقبة بسبب تلك النزاعات.ويشير كل ذلك إلى أنه لا يزال أمام الأمم المتحدة الكثير من العمل، وأنه يجب على أعضائها العمل في تضامن وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي ينبغي أن توحد عملهم.

ونرى أن الأمم المتحدة ليست قوة شرطة تعمل على تفادي النزاعات بين الدول،.بل يجب أن تخضع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها لقواعد القانون الدولي ومبادئ العدالة

واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن الاحترام الصارم لتلك المعايير.وبالتالي، يجب عليها العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية للأمم.ولكن يبدو اليوم أن قانون الأقوى والأكثر حنكة هو السائد، وهي حالة تؤدي إلى إثارة التمرد بطبيعة الحال، وهو ما أدى إلى نشأة الحركات الإرهابية الحالية.

ونرى أن نجاح الأمم المتحدة لا يتوقف على مهارات رئيس الجمعية العامة أو رؤساء هيئات الأمم المتحدة الأخرى، كما أنه لا يتوقف على ذكاء الأمين العام. فكثير من الانتهاكات التي طالت إجراءات ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إنما تحدث على أساس يومي، دون أدنى شعور بالقلق لدى المسؤولين عن ذلك لأنهم يرون أن مصالحهم تعلو على مبادئ الأمم المتحدة.

وهاهي النتائج ماثلة أمام أعيننا: في الكثير من الحروب والنزاعات التي تؤدي إلى زيادة عدد اللاجئين ومعسكرات الاعتقال، وإلى هجرة السكان على نطاق واسع بحثا عن ملجأ في البلدان التي يتوفر فيها مستوى من الاستقرار والرخاء الاقتصادي.ويؤثر الانخفاض في أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى التي يتم الاتجار بها دوليا سلبا على التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة. فتلك هي نتيجة أعمال النهب في البلدان التي وقعت ضحية للنزاعات المسلحة، والتي يتم الاستيلاء على مواردها الطبيعية باعتبارها غنائم حرب. ومن المؤكد أننا نجني الثمار المريرة لأعمالنا السلبية المدمرة، وأن ذلك لا يتسق مع أهداف الأمم المتحدة.

إنَّ غينيا الاستوائية بلد أفريقي صغير يبقى على قيد الحياة بفضل النهج الحذر لحكومته، ومكارم شعبه الطيبة وتعاون البلدان الصديقة وتضامنها. لقد عانينا محاولات اجتياح من قِبَل المرتزقة، مدعومين بقوى منتجة للأسلحة، ليس في ذهنها أي هدف آخر سوى السيطرة على مواردنا النفطية. ولكن، لحسن الحظ، أنهت التدابير الوقائية والاحترازية التي اتخذناها مخططات المعتدين. وكما لو أن ذلك العدوان غير كاف، فإن بلدي يخضع الآن لحملة منهجية من الاتهامات التي لا أساس لها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والفقر المدقع. ولا نخجل من التنديد بتلك الاتهامات هنا، لأنَّ جمهورية غينيا الاستوائية منفتحة على العالم والجميع على دراية بإنجازاتنا الناجحة في التنمية السياسية الاجتماعية.

ومع بلوغ برنامج الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية نهايته، يسرُّ غينيا الاستوائية أن تكون قد حققت مستويات تنمية أعلى عبْر تنفيذ تلك الأهداف. والخطة الإنمائية لغينيا الاستوائية – ”أفق عام ٢٠٢٠“ – تحدد الأهداف التالية: إننا سنطور الهياكل الأساسية وفقا للمعايير الدولية لتحسين الإنتاجية وتسريع النمو الاقتصادي؛ وسنعزز رأس المال البشري وتحسين نوعية الحياة لمواطنينا؛ وسيجري بناء اقتصاد متنوع مستند إلى أربعة قطاعات، الطاقة والتعدين، وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية والزراعة والماشية، وقطاع الخدمات؛ ونعتزم إرساء إدارة نوعية لخدمة المواطن. والنجاح حتى الآن في تنفيذ ذلك البرنامج مكننا من تحقيق أولوية الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ما يتعلق بإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، تؤكد غينيا الاستوائية مجدداً التزامها الثابت بموقف الاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، المتمثل في المطالبة بمقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن، مع جميع الواجبات، والحقوق والامتيازات المترتبة عن تلك المقاعد.

ونودّ أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا على استعادة العلاقات الدبلوماسية. ونطلب أن يُتوَّج ذلك برفع الحصار المفروض على كوبا.

وعلى صعيد تغيُّر المناخ، تتشاطر غينيا الاستوائية بشكل كامل قلق بقية المجتمع الدولي، وهو أنَّ جوهر وجود كوكب الأرض عرضة للخطر. ولمكافحة ذلك، ينبغي للجميع أن يساهموا بحسب قدراتهم في كبح هذه الظاهرة. وفي هذه الحال، فإنَّ منطقة الأمازون، في أمريكا الجنوبية، وحوض الكونغو، في أفريقيا الوسطى، اللذين يشكّلان رئتَي العالم للحفاظ على البيئة والتنوع الأحيائي، يستحقان اهتماماً خاصاً في الدورة الحادية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن استعدادنا الصادق، بصفتنا دولة عضواً في الأمم المتحدة، للمساهمة في جميع العمليات التي من شأنها أن تُسهم في تحسين أداء هذه المنظمة العالمية. ونتمنى كل النجاح لهذه الدورة للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد تيودورو نغيما أوبيانغ مانغي، نائب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، من المنصة.

خطاب السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطُحِب السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا الترحيب بدولة السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيرار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا عند منعطف تاريخي للأمم المتحدة، التي ستكمل ٧٠ عاماً في الشهر المقبل. وهذه المناسبة فرصة لتقييم الإنجازات السابقة للمنظمة، والفرص الضائعة والتحديات الماثلة أمامنا. فقد دأبت الأمم المتحدة على بذل جهود متميزة في تمهيد السبيل نحو السلام والأمن وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، جرت تغييرات عميقة في تلك العقود السبعة. وكانت الأمم المتحدة ناجحة في التكيُّف لبعضها، بينما فقدت الإبداعية والإرادة السياسية والمرونة لمواجهة بعضها الآخر بفعالية.

لقد اجتمع القادة هنا في نيويورك قبل عشر سنوات، وكانت لديهم رؤيةٌ لزيادة وتعزيز الأمن الدولي والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية بخطة جريئة عُرِفت بأنها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي أفضت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. وقد صدَّقنا جماعياً على مفهوم المسؤولية عن حماية البشرية من الفظائع الجماعية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. والتزمنا أيضاً بإصلاح مجلس الأمن وبتنشيط الجمعية العامة، كجزء من إصلاح إجمالي شامل للمنظمة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل التكيُّف للتحديات الجديدة، لذا، فإن من المهم إحراز تقدم في هذا الصدد. ولدينا الولاية والمسؤولية لكي نتصرف، بالاستناد إلى تضامن عالمي ورؤية مجتمع دولي أكثر عدلاً وأمناً.

إننا نرحب باعتماد خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). ولكن بحلول نهاية العام، في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس، سيتعين علينا اعتماد اتفاق مناخ طموح، دائم، عالمي ومُلزم قانونياً، يعالج التخفيف، التعديل، التمويل والتطوير التكنولوجي بأسلوب متوازن وفعَّال الكلفة.

وتبقى سلوفينيا مشاركة بقوة في حماية البيئة وضمان استدامتها، في السياقَين الوطني والدولي كليهما. واستناداً إلى خبرتنا المكثَّفة في تربية النحل، وبالنظر إلى التهديدات العديدة

لتلك الكائنات، نود أن نرتقي بوعي الأهمية الفائقة للنحل في الإنتاج الغذائي والتنوع البيولوجي المستدامَين. لذا، قررت الحكومة السلوفينية أن تقترح إعلان ”اليوم العالمي للنحل“، الذي سنسعى إلى مصادقة الأمم المتحدة عليه.

ولا يمكن أن يكون هناك أمن أو تنمية اقتصادية واجتماعية بدون احترام لحقوق الإنسان، والعكس صحيح. وأود أن أعرب عن دعمنا للعمل المتميز لمفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، وأن أشجعه على الاستمرار في ممارسة قيادته في مجال حقوق الإنسان. وقبل نحو ربع قرن، حين نالت سلوفينيا الاستقلال، كان احترام حقوق الإنسان مبدأً تأسيسياً حيوياً لدولتنا الفتية.

ومنذ ذلك الحين، ازداد التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما عن طريق حماية أكثر الفئات ضعفا، بما في ذلك الأطفال وكبار السن، وهو يمثل أحد العناصر الأساسية في سياستنا الخارجية. وسوف تواصل سلوفينيا الدعوة إلى اتباع نهج تدريجي في قضايا حقوق الإنسان والعمل على تعزيز القواعد والمعايير الدولية. ونحن على ثقة بأننا يمكن أيضا أن ننجح في الإسهام في تحقيق ذلك الهدف من خلال العمل بصفتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

ويكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنسبة للمرأة، حيث إنه يوافق الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد شاركنا قبل أيام قليلة في مناسبة الاحتفال بذلك، وأكدنا من جديد على التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة. وفي تشرين الأول /أكتوبر، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو أول قرار للتشديد على دور المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ولكننا إذ نقر بالتقدم الذي أحرز، يجب أن يستمر سعينا إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويمثل احترام سيادة القانون والقانون الدولي شرطا أساسيا كي تحقق الدول التنمية والتعايش السلمي. ويتمثل أحد أهداف الأمم المتحدة، المكرسة في ميثاقها، في تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وتعتقد سلوفينيا اعتقادا راسخا في الأهمية القصوى للمعاهدات الدولية، فمن خلالها يمكننا تعزيز الصبغة العالمية، وكفالة الموثوقية، وتوفير المساءلة. وينبغي لكل مجتمع أن يجعل العدالة والثقة والمصالحة موضع تركيز رئيسي وأن يسعى إلى تحقيقها بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية الدولية. ونحن نواصل دعمنا القوي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تضطلع بدور هام في تأكيد سيادة القانون. وستواصل سلوفينيا الدعوة لجعل المحكمة قوية ومستقلة فضلا عن إضفاء الطابع العالمي على نظام روما الأساسي وتعديلات كامبالا، وندعو الدول إلى التعاون بشكل كامل وسريع مع المحكمة. ولكن المسؤولية الرئيسية عن المقاضاة في الجرائم الدولية تقع على عاتق الدول. وتشارك سلوفينيا بنشاط في الجهود الرامية إلى كفالة توفير المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الدول بشأن تسليم المجرمين المتهمين بارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية– مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة.

وأكرر أنه بصرف النظر عن عدد المرات التي نصر فيها على أن الفظائع الجماعية والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ينبغي ألا تتكرر، لا نزال نشهد أحداثا تهز الضمير. ففي السنوات القليلة الماضية شهدنا حربا في سوريا ونزاعات متأججة في العراق وأفغانستان وليبيا وغزة واليمن وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى، وما

لذلك من آثار غير مباشرة على جيرانهم ومن نتائج ملموسة في جميع أنحاء العالم. وقد تفاقمت هذه الحالات نتيجة تصاعد التطرف العنيف والجرائم التي ترتكبها داعش وغيرها من الجماعات والمنظمات الإرهابية. ولا بد من وقف هذا. وندعو مجلس الأمن، والدول الدائمة العضوية فيه على وجه الخصوص، للتغلب على انقساماتها وإيجاد سبيل للتعامل بمزيد من الفعالية مع تدهور الحالة، تمشيا مع المسؤولية الأساسية للمجلس عن صون السلام والأمن الدوليين.

ولم تنج من ذلك أيضا قارة أوروبا. فالنزاع في أوكرانيا مستمر ولا تزال سيادتها وسلامتها الإقليمية تتعرضان للتهديد. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل وفي حينه لاتفاقات مينسك.

لقد أدت هذه الحروب والنزاعات إلى زيادة بالغة في تشريد السكان على نطاق واسع، حيث بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. إننا نواجه تحديات إنسانية هائلة. فاللاجئون والمهاجرون يفرون من ديارهم بأعداد ضخمة، ويلقى المئات منهم حتفه في سعيه للتمتع بحياة أفضل. ويتطلب حجم الأزمة الإنسانية الحالية استجابة فورية وحاسمة من جانب المجتمع الدولي بأسره، على أساس المبادئ المشتركة للتضامن والإنسانية والمسؤولية المشتركة. وينبغي أن نساعد هؤلاء الأشخاص المحتاجين، وينبغي أن نزيد من المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. كما ينبغي أن نعمل على نحو أكثر حزما في البلدان منشأ اللاجئين من خلال الدفع لإيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاعات الجارية، وعن طريق مكافحة انتشار الأيديولوجيات المتطرفة.

وتلتزم سلوفينيا بمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وينبغي أن نختار الدبلوماسية والوساطة ومنع نشوب النزاعات، كلما أمكن ذلك وعند الاقتضاء. ويثبت الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل له بشأن المسألة النووية الإيرانية أنه حتى أكثر القضايا تعقيدا يمكن تسويتها سلميا. وبالنظر إلى تلك النتيجة الإيجابية، فإننا نأمل أن تستأنف قريبا محادثات السلام في الشرق الأوسط، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المنطقة المضطربة.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونيتي (الكاميرون).

وفيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، أود أن أرحب ببدء النفاذ المبكر لمعاهدة تجارة الأسلحة، في كانون الأول /ديسمبر الماضي، وأن أدعو إلى تنفيذها بالكامل. فسيمكننا ذلك من تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة بشكل فعال، وبالتالي فإنها ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن الدوليين. كما يلتزم بلدي بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن سلوفينيا ستستمر في القيام بالأنشطة الرامية إلى جعل المجتمع العالمي أقرب إلى تحقيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان والحياة الكريمة للجميع. وسنظل مؤيدا قويا لتهيئة بيئة يمكن أن يشعر فيها كل البشر بالأمان. وسنواصل الدعوة إلى إقامة شراكات قوية، وإجراء حوار شامل، وتحقيق تعاون بناء. ونحن مصممون على العمل مع جميع الشركاء لكفالة أن تقدم المنظمة نتائج ملموسة وذات مغزى يمكن أن تساعد في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان للجميع. وستقوم سلوفينيا بدورها في تحمل مسؤوليتها في العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ميرو سيرار، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

خطاب السيد ملتيك ساتو كيلمان ليفتوفانو، رئيس

وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو

اصطحب السيد ملتيك ساتو كيلمان ليفتوفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد ملتيك ساتو كيلمان ليفتوفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ليفتوفانو (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): يشرف فانواتو أن تنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، وأود أن أؤكد له على الدعم الكامل من وفد بلدي. ونحن على ثقة بأنه سيقودنا إلى تحقيق النجاح خلال الدورة. كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السيد سام كوتيسا. فقد أسفرت قيادته النموذجية عن العديد من الإنجازات الهامة التي ستواصل تشكيل الأمم المتحدة وتعزيزها وتمكينها من تنفيذ ولايتها بفعالية.

نجتمع اليوم عند مفترق طرق حاسم في زمن يوفر لنا فرصة فريدة من نوعها لتغيير حياة الملايين من الناس في أرجاء العالم نحو الأفضل، ولا سيما أشد الفئات حرمانا. من الجدير ذكره أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ غيرت المشهد المالي العالمي تغييرا كبيرا. فقد أفرزت الأزمة المصرفية بطالة وانخفاضا في النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم على نحو لم يسبق له مثيل. لا تزال آثار الأزمة المالية ملموسة، وفي الآونة الأخيرة أدى تقلب الأسواق المالية العالمية إلى زيادة عدم التيقن.

بصرف النظر عن التحدي الاقتصادي العالمي، نشهد أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل تسبب بها الصراع والعنف. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد حاليا أكثر من ٦٠ مليون لاجئ في العالم، ذلك عدد لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية. إن تغير المناخ لا يزال يمثل تحديا كبيرا للعالم بوجه عام، ويشكل تهديدا كبيرا للدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص. ولا يمكن التقليل من أثره. أما ارتفاع مستوى سطح البحر وآثار تيار النينيو، والأحوال الجوية غير المؤاتية فكلها تنذر بمستقبل قاتم للبشرية.

إن عدم التيقن من الآفاق الاقتصادية العالمية، والآثار الضارة لتغير المناخ والأزمة الإنسانية تعني أن مصاعب شديدة تكتنف المهمة التي تنتظرنا والمتمثلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). تلك الحقيقة الصارخة تقتضي عملا جماعيا. وما لم تحل هذه الأزمة العالمية اليوم، فإننا نجازف بإيجاد عالم لا أمل له في صون السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة للمجتمع الدولي تتطلب تلك الحقيقة القاسية عملا عالميا لكي نكفل إمكانية صون السلم والرخاء والأمن في المستقبل. هذه أهم هدية يمكننا أن نقدمها للأجيال المقبلة.

أرحب بموضوع الجمعية العامة في دورتها السبعين، ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“. إنه موضوع جاء في أوانه ووثيق الصلة بالتحديات الإنمائية العالمية. إن السلم والأمن وحقوق الإنسان ركيزتان للتنمية المستدامة الناجحة تعزز كل واحدة الأخرى، بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحتفل هذا العام بالذكرى السبعين لخروج الأمم المتحدة إلى حيز الوجود، وإذا ما تأملنا في تلك الفترة بوسعنا أن نرى أنه تم إنجاز الكثير. فلم نشهد حروبا كبرى حتى الآن؛ لقد تُرك الملايين من الناس فريسة للفقر المدقع وأُحرز تقدم ملحوظ في مجال حقوق الإنسان. ورغم هذه الإنجازات، لا تزال توجد تحديات كبيرة أمامنا.

إن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع والعنف في السنوات الأخيرة كشفت الجانب المظلم للبشرية، أي عالم

الذين يملكون والذين لا يملكون. ويجب على الدول الكبرى أن تفعل الكثير لمساعدة العدد المتزايد من اللاجئين، وأحض الدول ذات القدرات المالية الكبيرة على النظر بجدية في تقديم التبرعات لدورة برامج تقديم المساعدة الإنسانية المنسقة التابعة للأمم المتحدة. لإن ما نحتاج إليه الآن هو معالجة الأسباب الجذرية لتلك الصراعات، أي الفقر المدقع والجوع، وعدم صلاح الحكم، وعدم التقيد بسيادة القانون، وضعف النمو الاقتصادي، والزيادة في عدم المساواة، وتفشي البطالة في صفوف الشباب. من هنا، فإن التنمية المستدامة والشاملة في غاية الأهمية للحفاظ على السلام وحقوق الإنسان والاستقرار في جميع أنحاء العالم. أشيد بنهج الأمين العام الذي يتبعه في معالجة هذه الأزمة الإنسانية من منظور حقوق الإنسان.

في ضوء هذه التحديات العالمية، يصبح دور الدبلوماسية الوقائية بالغ الأهمية كأداة رئيسية في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ينبغي تعزيز دور المرأة، وينبغي لنا تركيز جُل جهودنا على الدبلوماسية الوقائية. وستقوم فانواتو دائما بدورها في صون السلم والأمن الدوليين، وبنشرنا حفظة السلام في كوت ديفوار وهايتي فإننا نجسد التزامنا بهذا المسعى.

شرعنا في ثلاثة برامج عالمية هامة وطموحة، كجزء من استجابة المجتمع الدولي، وهي: اعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، فضلا عن صوغ اتفاق بشأن تغير المناخ لإبرامه في باريس في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من هذا العام. وتبشر خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بأن تكون تحولية، ولا سيما بالنسبة للناس المهمشين في المجتمع. وفي حين أن الأهداف الإنمائية للألفية ساهمت مساهمة ضخمة في التقدم البشري في مجالات مثل المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر المدقع، وتحسين سُبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، غير أنه لا يزال يتعين فعل المزيد. وتشمل خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ طائفة واسعة من المجالات التي تتصل بالتنمية المستدامة في بلدي وتمثل تتمة جيدة لتطلعاتنا الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

نرحب بإدراج التنمية المستدامة للهدف ١٤ المتعلق بالحفظ والإدارة المستدامة للمحيطات والبحار. ما فتئنا نلاحظ منذ وقت طويل تضاءلا في سلامة المحيطات والبحار كما يتضح ذلك من موت الشُعب المرجانية، والإسراف في التلوث البحري، والأضرار التي لحقت بالنظم الإيكولوجية الساحلية، والتناقص في الأرصدة السمكية وتحمض المحيطات. نقر بالحاجة إلى إطار يمكن فيه تقييم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وفق معايير مرجعية مدفوعة قُدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لذلك نؤيد التجديد المقترح لولاية مؤتمر الأمم المتحدة الذي يعقد كل ثلاث سنوات بشأن المحيطات والبحار بوصفه حافزا على التقييم المرحلي للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ويسرني أن أرى أن التركيز منصبا على المساواة بين الجنسين، المسألة التي لا تزال جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فتحقيق المساواة بين الجنسين في بلدي لا يزال يمثل تحديا بالنظر إلى تقليدنا والتكوين الثقافي لمجتمعنا. ومع ذلك، لا تزال الإرادة السياسية ثابتة وقوية لمواصلة النهوض بمصالح المرأة. لقد أحرزنا تقدما ملحوظا بشأن إمكانية حصول المرأة على التعليم الأساسي والخدمات الصحية الأساسية وتوليها المناصب القيادية في المجالس البلدية، واليوم تتمتع المرأة أكثر من ذي قبل بفرص أفضل للحصول على الخدمات المالية الأساسية. وبوصفي أحد القادة في بلدي، أود أن أرى المزيد من التقدم الملموس في مجال النهوض بالنساء والفتيات ومشاركتهن الفعّالة في القيادة الوطنية. ويمكن التعجيل بذلك إذا ما توفر المزيد من الموارد المالية لمساعدة حكومتي على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إن نجاح خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ يتوقف على الموارد المالية الميسورة، والحصول على التكنولوجيا الملائمة، وإدخال تحسينات كبيرة على القدرات الوطنية. أما فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية، فإن خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت مؤخرا تجسد معظم القضايا ذات الصلة، ومن المهم لنا العمل على تنفيذها بسرعة. أنضم إلى بقية قادة العالم الأخرى في حض البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية على النحو المتفق عليه في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. إذ لا بد من الوفاء بالهدف المتمثل بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن زيادة بنسبة ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا تقدم لها بحلول عام ٢٠٢٠، لأنها ذات أهمية حاسمة لتحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

إن تمويل مبادرات التنمية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل هذا وسيظل أمرا بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن شكري لرئيس الصين، فخامة السيد شي جينبينغ، على إعلانه الأخير في قمة الأهداف الإنمائية للألفية عن أن الصين ستقدم ملياري دولار إلى البلدان النامية (انظر A/70/PV.7). هذا النوع من بادرة حسن النية ينم عن عمل حقيقي وشراكة مخلصة.

إن الحصول على التكنولوجيا مهم للغاية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأرحب بمبادرة الأمم المتحدة، التي أُطلقت في اسطنبول، والهادفة إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا لأقلّ البلدان نمواً. وتقدِّر حكومة بلدي تقديراً عالياً تجسيدها السريع. وفي مجال التكنولوجيا، لا سيما تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، قطعت فانواتو أشواطاً هائلة في السنوات الأخيرة. وقد جرى خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي التنويه بجهودنا حينما تلقت فانواتو، إلى جانب عدد صغير من البلدان الأخرى، جائزة من الأمم المتحدة تقديرا لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ممَّا يوضح الدور التحوّيُلي لتلك التكنولوجيا في تحسين حياة شعوبنا. وهي ستبقى أداة رئيسية لنا في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي يتعلق بتحسين القدرة القُطرية، أحثّ الأمم المتحدة على مساعدة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نمواً، في تطوير قدراتها الإحصائية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يبقى ذلك تحدياً. والإحصاءات، كما نعلم، هي أهمُّ أساس لصياغة سياسة تستند إلى الأدلة، فضلاً عن تقييم التقدم بشأن خطة عام ٢٠٣٠.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فانواتو، يبقى تغير المناخ تهديداً كبيراً لتحقيقها للتنمية المستدامة. لذا، فإنني ممتنٌّ لأن أرى أنَّ الهدف ١٣ في خطة عام ٢٠٣٠ يُبرز أهمية تغيُّر المناخ. ولكن ينبغي لنا أن نلاحظ أنَّ هذا الهدف لا يمكن أن يكون ذا معنى إلاَّ إذا توصلنا إلى اتفاق موات في باريس في كانون الأول/ديسمبر. فالصلة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة واضحة. وإذا لم نعالج تغير المناخ، فإنَّ الدول الجزرية الصغيرة لن تستطيع تحقيق التنمية المستدامة. وفي آذار/مارس، تعرضت فانواتو لإعصار مداري من الفئة -٥، أضرَّ بـ ٦٠ في المائة من السكان و ٦٤ في المائة من اقتصادها. ووفقاً لتقييمنا الراهن، فإنَّ إعادة بناء اقتصادنا ستستغرق سنوات عديدة وستكلف أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على استجابته السريعة في مساعدتنا فور وقوع الإعصار من خلال عمليات إغاثة في حالات الكوارث. وإننا نتطلع إلى دعمه المتواصل لجهود التعافي وإعادة البناء في بلدنا، والتي شرعنا فيها للتوِّ.

إنَ قادة جزرنا الواقعة المحيط الهادئ ما فتئوا يعربون عن قلقهم إزاء تغير المناخ في منتديات إقليمية ودولية. ونحن ندعو إلى اتفاق مُلزم قانوناً، يحدُّ من الزيادة في معدل الحرارة العالمية

إلى ما دون ١،٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل المرحلة الصناعية، وإلى إدراج أحكام تتعلق بالخسائر والأضرار في الاتفاق. وندعو أيضاً إلى اتفاقات تمويل، تُلزم البلدان المُدرَجة في فئة المرفق الأول، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، بتقديم بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لتمويل احتياجاتنا المتعلقة بالتكيف وتخفيف الأثر. وهذه الإعلانات تمثِّل صوتنا الجماعي قبل مؤتمر باريس بشأن تغير المناخ، ودعوتنا إلى ضمان الحفاظ على الكوكب لنا وللأجيال المقبلة.

وإلى جانب التركيز على تغيُّر المناخ، اتفقنا أيضاً على تعزيز الموصولية الإقليمية وتحسين الإنتاجية وتدعيم النمو الاقتصادي لضمان السلام والأمن في منطقتنا، وجميعها مبادرات تنسجم مع خطة عام ٢٠٣٠. إن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ أساسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ونرحب باتخاذ القرار ٣١٨/٦٩، بشأن العلاقة بين أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة، مؤخرا ونأمل أن يتسنى الآن ترجمة ذلك التعاون إلى عمل ملموس.

ويود وفد بلدي أن يذكِّر الأمم المتحدة بألاَّ تُغفل مسائل إنهاء الاستعمار في ضوء التحديات الناشئة التي تواجهنا ويتعين علينا معالجتها جماعياً. وتدعو فانواتو أسرة الأمم المتحدة إلى مواصلة التركيز بنفس القدر على إيجاد سبُل لمعالجة هذه المسألة التي طال أمدها. ويجب على أعضاء الأمم المتحدة إنجاز عملها بشأن إنهاء الاستعمار. ويظل الحق في تقرير المصير كفاحاً خاضته أجيال عديدة. ومع أنَّ الكثيرين فقدوا حياتهم في هذه العملية، فإنَّ الحلم يبقى لدى الأمم المتحدة وجميع الدول التي تؤيد وتعزز المبادئ الديمقراطية التي لا تزال تسكن قلوب الكثيرين، وذلك على أمل أن تُسمَع صرخاتهم ذات يوم ويتحقق الوعد بتقرير المستقبل. ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بغية مواصلة الحوار المفيد بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وإننا نشكر حكومة فرنسا على تعاونها في المضي قدُماً بعملية إنهاء الاستعمار. لذا، من المهم أن تحافظ جميع الأطراف على الحوار وتضمن معالجة جميع المسائل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بقرار الرئيس باراك أوباما مؤخراً بإعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا وإعادة فتح البعثات الدبلوماسية بين البلدين. ونأمل أن تُستكمَل العملية قريباً برفع الحصار عن كوبا.

ومثل البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى في المحيط الهادئ، فإنَّ فانواتو بلد ذو اقتصاد صغير ومنفتح وضعيف. وانفتاحه وصغر حجمه يعنيان أنه شديد الضعف أمام الصدمات الخارجية وأنَّ فرص استغلال وفورات الحجم محدودة. وعلى الرغم من تلك التحديات، استطعنا تسجيل نمو اقتصادي طوال السنوات العشر الماضية. لكنَّ تأثير الإعصار المداري ”بام“ الذي وقع مؤخرا قضى على المكاسب التي تحققت خلال ذلك العقد. وسيستغرق التعافي سنوات عديدة، ممَّا يجعل جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة شاقة نوعاً ما. ونتيجة لهذه الصعوبة، قررت حكومتي مؤخراً مطالبة الأمم المتحدة بالنظر في تأجيل رفع اسمنا من قائمة أقل البلدان نمواً لبضع سنوات. ومن شأن ذلك أن يعطينا متَّسعاً من الوقت للتعافي كلياً من آثار الإعصار وإعادة بناء اقتصادنا. وإنني أحث أعضاء الأمم المتحدة على دعم مشروع قرارنا المتعلق بهذه المسألة أثناء الدورة السبعين للجمعية.

إنَّ حكومتي وشعبي سيعملان لتعبئة الموارد المحلية وضمان توجيه قدرتنا المؤسسية نحو الوفاء بخطة التنمية الجديدة. وشأن العديد من البلدان النامية الأخرى، نعترف بأننا لا نستطيع تحقيق خطط تنميتنا المستدامة بمفردنا، ولهذا، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدتنا لتحقيق تلك الأهداف.

تعتقد حكومتي أنَّ التشابك المستمر بين مسائل حرية البحار والمطالبات الإقليمية يُعرض اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة لضغط هائل. لكنني أعتقد أيضاً أنَّه يتعيَّن على الدول أن تكون مستعدة للتعاون والبحث عن حلول سلمية لأي خلافات ربما تنشأ. إن جزيرتي أومينوبني وليكا، المعروفتين عموماً بجزيرتي ماثيو وهانتر، إلى الجنوب من فانواتو، تمثلان مستودعاً لتراثنا الثقافي منذ ما قبل العهد الاستعماري بكثير. وكما هي الحال في الجزر الـ ٨٣ الأخرى، يود أبناء الشعب استخدام حرية البحار لزيارة المواقع الثقافية التي يطالبون بها. وعلى مدى عدة عقود حتى الآن، يجري حرمان أبناء شعبي من حقهم في التمتع بحرية البحار وزيارة الأرض التي يطالبون بها. وأود أن أشكر وأحيِّي الأمم المتحدة والجمهورية الفرنسية على استعدادهما لإجراء حوار والسماح لشعبي بحقه في زيارة الأراضي التي يطالب بها لأداء طقوسه الثقافية. وتجدر الإشادة بالجمهورية الفرنسية على دورها الهام في تأييد حقوق الشعوب الأصلية في منطقتنا وفي أنحاء العالم.

وأود أن أسجِّل أنَّ فانواتو قد أعلنت الجزيرتين والمياه المحيطة بهما منطقة ثقافية وبحرية محمية. وسيجري تنظيم رحلات ثقافية إليهما لإحياء النظام الثقافي لشعوبنا الأصلية وتمكينه. كما أود أن أسجِّل أنَّ حكومة فانواتو ستعزز علاقاتها مع نظيرتها الفرنسية في المساعي التعاونية لضمان حماية محيطنا من الإرهاب والقرصنة وتغير المناخ وصيد الأسماك غير المشروع.

إنَّ التحديات العالمية أمامنا هائلة. فانعدام اليقين الاقتصادي العالمي، وآثار تغيُّر المناخ والأزمة الإنسانية الحالية غير المسبوقة، تُذكِّرنا بأننا نحتاج إلى التفكير بصورة مختلفة وإلى اعتماد نُهُج مبتكَرة لمعالجةتلك التحديات. وعلينا أن نحيد عن العمل كالمعتاد. وهذا هامٌّ بشكل خاص عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ الذي سيُعتمَد قريباً. ما نحتاج إليه هو شراكات منشَّطة، تعاون دولي وحكمة جماعية للتصدي لتلك التحديات. وحين نقف معاً، لا حدود لما نستطيع أن نفعله معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء فانواتو على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد ملتيك ساتو كيلمان ليفتوفانو، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.